النص الأول

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: ٢/ ١٧٧].

- **السؤال**: لم جاءت كلمة ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ في حالة النصب مع أن ما قبلها ﴿وَالْمُوفُونَ﴾ جاءت مرفوعة ؟

لمسات في إطار المعنى والتعبير

في الآية إقبال على خطاب المؤمنين بمناسبة ذكر أحوال أهل الكتاب وحسدهم المؤمنين على اتباع الإسلام، مرادٌ منه تلقين المسلمين الحجة على أهل الكتاب في تهويلهم على المسلمين إبطال القبلة التي كانوا يصلون إليها، فأهل الكتاب رأوا أن المسلمين كانوا على شيء من البر باستقبالهم قبلتهم، فلما تحولوا عنها لمزوهم بأنهم أضاعوا أمراً من أمر البر[1].

قال ابن عباس ومجاهد وغيرهما: الخطاب بهذه الآية للمؤمنين، فالمعنى: ليس البر الصلاة وحدها.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ٢/ ١٢٨.

وقال قتادة والربيع: الخطاب لليهود والنصارى، لأنهم اختلفوا في التوجه والتولي، فاليهود إلى بيت المقدس، والنصارى إلى مطلع الشمس، وتكلموا في تحويل القبلة، وفضلت كل فرقة توليها، فقيل لهم: ليس البر ما أنتم فيه، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر و....[١].

وفي **تفسير البيضاوي**: الخطاب لأهل الكتاب، فإنهم أكثروا الخوض في أمر القبلة حين تحوّلت، وادعى كل طائفة أن البر هو التوجه إلى قبلته، فرد الله تعالى عليهم، وقال: ليس البر ما أنتم عليه، فإنه منسوخ، ولكن البر ما بيّنه الله واتبعه المؤمنون. ومن هنا جاء الفعل مضارعاً مسبوقاً (بأن) المصدرية الناصبة، فيؤول بالتولية، حكاية لحالهم الحاضرة عند التنزيل، ثم لما بين حقيقة (البر) وسعة مساحته وعمقه جاء بالفعل (آمن) ماضياً تحقيقاً للحق بمضمون (البر) بعد نفي أن يكون مقتصراً على جهة دون جهة، أو أن حقيقته -عند الله- على ما ذكر ثابتة قبل نزول القرآن ومستمرة فيما وجه إليه بعد نزوله، فالماضي (آمن) يحكي عراقة مفهوم (البر) ورسوخه، كما جاءت به الرسل، لكن القوم أحدثوا في دينهم، وطوروه !! ومن نافلة القول -هنا - أن العرب ربما عبرت عن المستقبل إذا كان محقق الوقوع بصيغة الماضي الذي وقع وانطوى، أو وقع ومازال واقعاً، وقد جاء قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٦/١]. على هذا النحو من الأداء، لأن (أتى) على معنى سيأتي حتماً، بدليل ما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١٦/١].

وقيل: عامٌّ، لهم وللمسلمين، أي: ليس البر مقصوراً بأمر القبلة. أو: ليس البر العظيم الذي يحسن أن تذهلوا بشأنه عن غيره أمرها. أي: القبلة[٢].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٧٩.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ١/ ٢١٢؛ والبحر المحيط ٢/ ٣.

وفي **حاشية الكازروني على البيضاوي**: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾ أي ليس البر مجرد ذلك، ولكن البر لا يكون إلا بر ﴿مَنْ آمَنَ بِالله و..﴾، فيكون التوجه إلى القبلة براً إذا اقترن به الإيمان بالله واليوم الآخر و...؛ فمن كفر بكتاب من كتب الله أو ببعض النبيين، فلا فائدة في التوجه إلى القبلة منه(١).

البر: كل فعل مرضي(٢)، وهنا - في الآية - اسم جامع للخير (٣)، فالآية قال العلماء فيها: هذه آية عظيمة من أمهات الأحكام، لأنها تضمنت ست عشرة قاعدة، منها: الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته، والنشر والحشر والميزان والصراط والحوض والشفاعة والجنة والنار، والملائكة والكتب المنزلة، والنبيين، وإنفاق المال، والمحافظة على الصلاة، وإيتاء الزكاة والوفاء بالعهود، والصبر في الشدائد، وكل قاعدة من هذه القواعد تحتاج إلى كتاب (٤).

وفي **تفسير البيضاوي**: والآية كما ترى جامعة للكمالات الإنسانية بأسرها، دالة عليها صريحاً أو ضمناً، فإنها بكثرتها وتشعبها منحصرة في ثلاثة أشياء: صحة الاعتقاد، وحسن المعاشرة، وتهذيب النفس، وقد أشير إلى الأول بقوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾، وإلى الثاني بقوله: ﴿وَآتَى الْمالَ﴾ إلى قوله: ﴿وَفِي الرِّقابِ﴾، وإلى الثالث بقوله: ﴿وَأَقامَ الصَّلاةَ﴾... إلى آخرها. ولذلك وصف المستجمع لها (بالصدق) نظراً إلى إيمانه واعتقاده، و(بالتقوى) اعتباراً بمعاشرته للخَلْق، ومعاملته مع الحق، وإليه أشار الرسول ﷺ بقوله: "من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان".

---

(١) الحاشية على البيضاوي ١/ ٢١٢.
(٢) تفسير البيضاوي ١/ ٢١٢.
(٣) تفسير القرطبي ٢/ ٢٣٨.
(٤) انظر تفاصيل ذلك في: تفسير القرطبي ٢/ ٢٤١.

أما مجيء ﴿وَالْكِتابِ﴾ في الآية مفرداً، مع مجيء الملائكة والنبيين جمعاً، فلكون تعريف ﴿الْكِتابِ﴾ تعريف الجنس المفيد للاستغراق، فيشمل كل الكتب المنزلة، أي: آمن بكتب الله - تعالى - المنزلة كالتوراة والإنجيل والقرآن، ووجه التعبير بصيغة المفرد - على هذا - أنها أخف مع عدم التباس التعريف بأن يكون للعهد، لأن عطف النبيين على الكتاب قرينة على أن اللام في الكتاب للاستغراق، فأوثرت صيغة المفرد طلباً لخفة اللفظ[1]، وليدلك على وحدة الكتب في تقرير الإيمان، وحقيقة البر التي مسخها أهل الكتاب؛ اليهود والنصارى من بعد، فالكتاب -على معنى الكتب- يدل على أنها في حقائق التنزيل مشتركة ومتطابقة، كأنها كتاب واحد. وذكر بأنه للإشعار بقلة الكتب بالنسبة إلى عدد الملائكة والأنبياء، وكذلك اتفاق الكتب جميعاً على الأصول التي جاء بها الرسل عليهم السلام.

الإعراب

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ﴾ برفع (البر) على أنه اسم (ليس) والخبر هو: ﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾، وقرأه حمزة وحفص عن عاصم بنصب ﴿الْبِرَّ﴾ على أن قوله ﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾ اسم ليس مؤخر.

ويكثر في كلام العرب تقديم (الخبر) على الاسم، في باب (كان وأخواتها)، وإذا كان أحد معمولي هذا الباب مركباً من (أنْ) المصدرية وفعلها، كان المتكلم بالخيار في المعمول الآخر بين أن يرفعه وأن ينصبه، وشأن اسم ليس أن يكون هو الجدير بكونه مبتدأ به.

ووجه قراءة رفع (البر) أن البر أمر مشهور معروف لأهل الأديان،

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ص ٨١.

مرغوب للجميع، فإذا جعل (مبتدأ) في حالة النفي أصغت الأسماع إلى الخبر.

أما توجيه قراءة النصب فلأن أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم، فإذا ذكر خبره (قبله) ترقب السامع المبتدأ، فإذا سمعه تقرر في علمه[١]، قال القرطبي[٢] - بعدما ساق قراءة حمزة وحفص بنصب (البرَّ) -: لأن (ليس) من أخوات (كان) يقع بعدها المعرفتان، فتجعل أيهما شئت الاسم أو الخبر، فلما وقع بعد (ليس) البرُّ نصبه، وجعل (أن تولوا) الاسم، وكان المصدر أولى بأن يكون (اسماً) لأنه لا يتنكر، و(البر) قد يتنكر، والفعل أقوى في التعريف، والتقدير على هذا (ليس توليتكم وجوهكم البر) كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: ٤٥/ ٢٥].

وفي البيان[٣] ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ يقرأ برفع (الراء) فيكون ﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾ خبر ليس، وقوي ذلك لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول، ويقرأ بالنصب ﴿الْبِرَّ﴾ على أنه خبر ليس و﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾ اسمها، وقوي ذلك عند من قرأ به، لأن ﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾ أعرف من ﴿الْبِرَّ﴾ إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف، و﴿الْبِرَّ﴾ يوصف، ومن هنا قويت القراءة "بالنصب" في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل: ٢٧/ ٥٦].

وفي حجة القراءات[٤]، بعدما بيّن كلاً من القراءتين النصب والرفع، قال: فمن نصب جعل (أن مع صلتها) أي (أن تولوا) الاسم، فيكون المعنى: ليس توليتُكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البرَّ كله، ومن

(١) انظر: التحرير والتنوير ٢/ ١٢٨.
(٢) انظر: أحكام القرآن ٢/ ٢٣٨.
(٣) انظر: البيان للعكبري ١/ ١٤٤.
(٤) ص١٢٣، عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ﴾.

رفع، فالمعنى: البر كله توليتكم، أي: ليس البرُّ كله توليتكم، فيكون البر اسم ليس، ويكون (أن تولوا) الخبر، وحجتهم قراءة أبي ﷺ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُوَلُّوا﴾ ألا ترى كيف دخلت الباء - بهذه القراءة - على الخبر، والباء لا تدخل في اسم ليس، إنما تدخل في خبرها، مثاله قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٧٥/ ٤٠].

قال القرطبي بعدما ساق القراءتين: ويقوي قراءة الرفع أن الثاني معه (الباء) إجماعاً في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٩] ولا يجوز فيه إلا الرفع، فحَمْل الأول على الثاني أولى من مخالفته له[(١)].

وقال في **البحر المحيط**[(٢)]: وقراءة الجمهور أولى من وجه، وهو أن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل، وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيهاً لها (بما)، أراد الحكم عليها بأنها حرف، كما لا يجوز توسيط خبر (ما) وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وبورود ذلك في كلام العرب؛ قال الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواءً عالِمٌ وجهولُ

وقال الآخر:

أليس عظيماً أن تلم ملمة وليس علينا في الخطوب معوّلُ

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ﴾ بتخفيف النون من (ولكنْ) ورفع (البر) على الابتداء، وقرأ بقية العشرة بتشديد نون (لكنّ) ونصب (البرَّ) والمعنى واحد.

---

(١) انظر: أحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٢٣٨.

(٢) ٢/ ٢.

وجاء في **تفسير ابن عطية**[١]: وقرأ أكثر السبعة برفع الراء، والبر اسم ليس، قال أبو علي: (ليس) بمنزلة الفعل، فالوجه أن يليها الفاعل ثم المفعول. قال القاضي أبو محمد: مذهب أبي علي أن (ليس) حرف، والصواب الذي عليه الجمهور أنها فعل، وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص ﴿لَيْسَ الْبِرَّ﴾ بنصب الراء، وجعل (أن تولوا) بمنزلة المضمر، إذ لا يوصف كما لا يوصف المضمر، والمضمر أولى أن يكون اسماً يخبر عنه.

وقد جاء في توضيح ذلك أن (إن) وصلتها شبيهة - عندهم- بالمضمر، في كونها لا توصف كما لا يوصف المضمر، وكأن قد اجتمع -هنا- مظهر ومضمر، وإذ اجتمعا فالضمير هو الاسم لأنه أعرف المعارف.

وفي **حاشية على مشكل إعراب القرآن**[٢]: التشديد قراءة العشرة غيرَ نافع وابن عامر، فقد قرآ بتخفيف النون من (لكنْ) ورفعا (البِر)[٣]. واعلم أنك إذا شددت (لكنّ) نصبتَ (البرَّ) بـ (لكن)، وإذا خففت رفعت (البر) وكسرت (نون) لكن المخففة، لالتقاء الساكنين.

قالوا في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ التقدير: أي ولكن البر الذي ينبغي أن يهتم به ويعتنى (برُّ) من آمن بالله و...، أو: لكن ذا البر من آمن، ويؤيده قراءة من قرأ ﴿ولكن البارّ..﴾ والأول أوفق وأحسن.

وقد كان الأول كذلك - كما في **حاشية الكازروني** على البيضاوي[٤] أما أنه أوفق فللموافقة مع السابق، وهو قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾ وأما أنه أحسن، فلأن المقصود معرفة (البر) ومنه يعلم البار بخلاف العكس.

---

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٧٨.

(٢) انظر: الحاشية على المشكل ١/ ٨٢.

(٣) هذا في: النشر ٢/ ٢١٢؛ والتيسير، ص ٧٩؛ والإتحاف، ص١٥٣.

(٤) ١/ ٢١٢.

قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ (من) اسم يعود على الذات التي اتصفت بالصفات المذكورة. وقد جاء الإخبار عن المصدر - وهو البر - باسم الذات للمبالغة، كعكسه في قول القائل: "فإنما هي إقبال وإدبار".

وذلك كثير في الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٦٧/ ٣٠] أي غائراً، وهناك من قدر في مثله مضافاً، أي: ولكن البر بر من آمن أو ولكن ذا البر وذلك لبيان المعنى، لا أن هناك مقدّراً، لأنه بالتقدير يخرج الكلام عن البلاغة إلى كلام مغسول، كما قال التفتازاني(١).

على أن المصدر إذا نزل منزلة اسم الفاعل، مثل إنزال البر منزلة البار، فهو - ولابد - محمول على حذف مضاف، مثل قولك: رجل عدل، أي: ذو عدل، والبر معنى من المعاني، فلا يكون خبره من الذوات إلا على سبيل المجاز، فإما بجعل (البر) هو نفس (من آمن)، على طريق المبالغة، قاله أبو عبيدة، على معنى (ولكن البار)، وإما أن يكون على حذف من الأول، أي: (ولكن ذا البر) قاله الزجاج، أو من الثاني، أي: (بر من آمن) قاله قطرب، وعلى هذا خرجه سيبويه، قال في كتابه: قال جلّ وعز: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ وإنما هو (ولكن البر برّ من آمن بالله..)(٢).

وقال صاحب **البحر المحيط**: وإنما اختار هذا سيبويه لأن السابق إنما هو نفي كون (البر) هو تولية الوجه قبل المشرق والمغرب، فالذي يستدرك إنما هو من جنس ما ينفى، ونظير ذلك: ليس الكرم أن تبذل درهماً، ولكن الكرم بذل الآلاف، فلا يناسب ولكن الكريم من يبذل الآلاف إلا إن كان قبله: ليس الكريم بباذل درهم.

---

(١) انظر: التحرير ٢/ ١٢٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣؛ وكذا نظم الدرر، ٢/٣.

وعليه جاء في **مشكل إعراب القرآن**[١]: البر بمعنى (البار)، أو بمعنى (البر)، فهو (مَنْ) من قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ في المعنى، أو قيل: التقدير: ولكنْ البرُّ بر من آمن، ثم حذف المضاف، فالبر الأول هو الثاني، وقيل: التقدير: ولكن ذو البر من آمن، ثم حذف المضاف أيضاً، وسواء شددت النون من (لكنّ) أو خففت تبقى التقديرات على حالها، وإنما احتيج إليها ليصح أن يكون الابتداء هو الخبر، إذ الجثث لا تكون خبراً عن المصادر، ولا المصادر خبراً عنها، لأن المصادر أفعال وليست بأجسام جثث.

ونلخص التقديرات المستدعاة مما قدمنا من مسألة التطابق بين المبتدأ والخبر، فنقول فيها:

- أحدها: أنّ البر - هنا - اسم فاعل، من: بر يبر، ويجوز أن يكون مصدراً وصف به، مثل (عدل) فى رجل عدل فصار كالجثة.

- الوجه الثاني: أن يكون التقدير: (ولكن ذا البر من آمن...).

- الوجه الثالث: أن يكون التقدير (ولكن البر بر من آمن)، وأنت ترى أنه حذف المضاف على التقديرين، الثاني والثالث.

وفي **نظم الدرر**: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾ أي: إيمان من آمن، ولعله عبر بذلك إفهاماً، لأن فاعل ذلك نفسه (بر) أي: إنه زكا حتى صار نفس الزكاة، واستغرق في حقائق البر الكبرى فصار براً[٢].

وقال **الفراء**: ﴿من آمن﴾ معناه (الإيمان)، لما وقع (من) موقع المصدر جعل خبراً للأول، كأنه قال: ولكن البر الإيمان بالله، والعرب تجعل الاسم خبراً للفعل.

---

(١) المشكل للقيسي، ص ٨١.

(٢) انظر: نظم الدرر ٣/ ٢.

وفي اللغة: بررت أبر، فأنا بَرّ وبار، بُني تارة على (فَعْل) مثل: كهل وصعب، وتارة على (فاعل).

وقد جاء في **إعراب القرآن** لمحيي الدين درويش[١] في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾: فن الإيجاز، بحذف المضاف، أو: فن المبالغة إذا جعلناه نفس البر.

ونقل عن المبرد أنه قال: " لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت (ولكن البر)". وقد علق على هذا الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد ابن المنير الإسكندري المالكي في حاشيته على الكشاف[٢] فقال: هذا منقول عن المبرد، فإن فيه إيهاماً بأن اختلاف وجوه القراءة موكول إلى الاجتهاد. وأنه مهما اقتضاه قياس اللغة جازت القراءة به لمن يعد أهلاً للاجتهاد في العربية واللغة، قال: وهذا خطأ محض، فالقراءة سنة متبعة، لا مجال فيها للدراية، قال في التحرير[٣]: على أن القراءات مروية، وليست اختياراً. على أن ما قاله - أي: المبرد - وقدّر أنه الأوجه ليس ببالغ ذروة فصاحة الآية إلا على القراءات المستفيضة، لأن الكلام مصدر بذكر (البر) الذي هو المصدر قولاً واحداً، فلو عدل إلى ذكر (البر) الذي هو الوصف لانفك عن المطابقة ومعنى النظام، ولذلك كان تأويل الآية بحذف المضاف من الثاني - أي من ﴿مَنْ آمَنَ﴾ - على تأويل (بر من آمن) أوجه وأحسن، وأبقى على السياق، ومن ظن أنه يشق غباراً أو يتعلق بأذيال فصاحة المعجز فقد سولت له نفسه محالاً ومنته ضلالاً[٤].

---

(١) ١/ ٢٥١.

(٢) انظر: كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، المطبوع على الكشاف ١/ ٣٣٠.

(٣) ٢/ ١٢٩.

(٤) انظر: حاشية الكشاف ١/ ٣٣٠.

- قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ﴾.

في **روح المعاني**[١] قال: والموفون عطف على (من آمن) ولم يقل (وأوفى) كما عليه ما قبله، إشارة إلى وجوب استقرار الوفاء واستمراره، أو قيل: رمزاً إلى أنه أمر مقصود بالذات، وقيل: إيذاناً بمغايرته لما سبق، فإنه من حقوق الله تعالى، والسابق من حقوق الناس، وعلى هذا فالمراد بالعهد ما لا يحلل حراماً ولا يحرم حلالاً، من العهود الجارية فيما بين الناس، والظاهر حمل (العهد) على ما يشمل حقوق الحق وحقوق الخلق.

وحذف المعمول من ﴿عاهَدُوا﴾ يؤذن بذلك؛ أي الشمول، والتقيد بالظرف؛ أي: (إذا)، للإشارة إلى أنه لا يتأخر إيفاؤهم بالعهد عن وقت المعاهدة، وقيل: للإشارة إلى عدم كون العهد من ضروريات الدين، وليس للتأكيد كما قيل.

وفي **حاشية الكازروني** على البيضاوي[٢]: ﴿وَالْمُوفُونَ﴾ فإن قلت: لم لم يقل: (وأوفى بعهده) كما قيل في ﴿وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾؟ قلت: للدلالة على أنه ليس مثل ما سبق، فإن الوفاء بالعهد شامل لجميع ما ذكر، فهو عام لما سبق، فإن الإيمان بالله وفاء بالعهد، وهو الإقرار بربوبيته تعالى؛ حين أخرج الذرية من ظهر آدم عليه السلام، وعهد الإيمان بالله متضمن العهد بالإيمان بكتبه ورسله وملائكته، وكذا إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وفاء بالعهد.

قوله: ﴿إِذا عاهَدُوا﴾ فإن قلت: ما فائدة قوله: ﴿إِذا عاهَدُوا﴾ والحال أنه معلوم من قوله ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾؟ قلت: الإشعار بالمبالغة في الإيفاء، فكأنه قيل: الموفون بعهدهم حين المعاهدة، فهو مشعر بسرعة الإيفاء.

---

(١) انظر: روح المعاني للألوسي ٢/ ٤٧.
(٢) انظرها على البيضاوي ١/ ٢١٣.

وفي **نظم الدرر**[١]: يبين بقوله ﴿إِذا عاهَدُوا﴾ أن المطلوب ما ألزموا أنفسهم به للحق أو للخلق تصريحاً بما أفهمه ما قبله، ولما قطع الوفاء تعظيماً له لدخوله فيما قبل، فعل ذلك في (الصبر) لذلك بعينه، فقال: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾. وسيأتي مزيد بيان لهذا فيما يلي إن شاء الله.

وفي **التحرير والتنوير**[٢]: وإنما قيد بالظرف، وهو ﴿إِذا عاهَدُوا﴾ أي: وقت حصول العهد، فلا يتأخر وفاؤهم طرفة عين، وفيه تنبيه على وجوب الاحتياط عند بذل العهد بحيث لا يعاهد حتى يتحقق أنه يستطيع الوفاء.

- وقد جاء في (**التبيان في إعراب القرآن**)[٣]: ﴿وَالْمُوفُونَ﴾ في رفعه ثلاثه أوجه:

أحدها: أن يكون معطوفاً على ﴿مَنْ آمَنَ﴾ والتقدير: ولكن البر المؤمنون والموفون.

الثاني: هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره (هم الموفون).

الوجه الثالث: أن يعطف (الموفون) على الضمير في الفعل (آمن)، وجرى طول الكلام مجرى توكيد الضمير، ويكون (الموفون) على هذا الوجه داخلاً في الصلة، وقد أجري طول الكلام مجرى التوكيد ليصح العطف على الضمير في الفعل (آمن)، إذ لا يسوغ عطف الظاهر على المضمر دون توكيد المضمر بظاهر، كما في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ فقد عطف الاسم الظاهر ﴿وَزَوْجُكَ﴾ على الضمير في الفعل ﴿اسْكُنْ﴾ وساغ ذلك للضمير ﴿أَنْتَ﴾ الذي هو ضمير فصل. فقوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ﴾ عطف على ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ لأن (من)

---

(١) ٣/ ٨

(٢) ٢/ ١٣١.

(٣) التبيان للعكبري ١/ ١٤٤.

في موضع جمع، ومحل رفع، كأنه قال: ولكن البر المؤمنون والموفون، قاله الفراء والأخفش، والوفاء: إنجاز الموعود في أمر المعهود[١].

قال **الراغب في المفردات**: وإنما لم يقل (ووفى) كما قال (وأقام) لأمرين، أحدهما: اللفظ، وهو أن الصلة متى طالت كان الأحسن أن يعطف على الموصول دون الصلة لئلا يطول ويقبح.

والثاني: أنه ذكر في الأول ما هو داخل في حيز الشريعة، وغير مستفاد إلا منها، والحكمة العقلية تقتضي العدالة دون الجور، ولما ذكر الوفاء بالعهد - وهو مما تقتضي به العقود المجردة - صار عطفه على الأول أحسن، ولما كان الصبر من وجه مبدأ الفضائل، ومن وجه جامعاً للفضائل؛ إذ لا فضيلة إلا وللصبر فيها أثر بليغ، غير إعرابه تنبيهاً على هذا المقصد[٢].

لمسات في الآية الكريمة

قال **البيضاوي** في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾: الجار والمجرور في موضع الحال.

وفي **حاشية الكازروني**[٣] أي: كائناً على حبه، أي: مع حبه، فيكون (على) بمعنى (مع) صرح بذلك صاحب المغني.

والضمير في (حبه) يعود على الله تعالى، أو للمصدر (الإتيان) المستل من الفعل (آتى) أو: - وهو الأولى - يعود على (المال) أي: مع حب المال.

---

(١) انظر: نظم الدرر ٣/ ٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/ ٨.

(٣) ١/ ٢١٢.

﴿وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ﴾: هو المسافر، سمي به لملازمته السبيل، كما سمي القاطع ابن الطريق، وقيل: الضيف، لأن السبيل يرعف به.

وفي **إعراب القرآن**[١]: في قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقابِ﴾ مجاز مرسل، والعلاقة الجزئية، بذكر الجزء - وهو الرقاب - وإرادة الكل، وهو الإنسان في الرق.

والحديث عن ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ يأخذ منحيين، الأول يتناول ميادين الصبر كما وردت، وأسرارها، والثاني في مجيء هذه الكلمة منصوبة مع أن ما قبلها - وهو (والموفون) -مرفوعة.

- ﴿ٱلۡبَأۡسَآءِ﴾: الفقر والفاقة، ﴿وَٱلضَّرَّآءِ﴾: المرض ومصائب البدن. ﴿وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾: وقت شدة القتال. هذا قول المفسرين في الألفاظ الثلاثة. والبأساء والضراء، اسمان على وزن فعلاء وليسا وصفين، إذ لم يسمع لهما أفعل، مذكراً كأخضر خضراء. هذا، وأكثرهم على أن البأساء: الفقر، وأن الضراء الزمانة في الجسد، وإن اختلفت عباراتهم في ذلك، وهو قول ابن مسعود وقتادة والربيع والضحاك.

وذكر الماوردي: ﴿الْبَأْساءِ﴾: القتال، ﴿وَالضَّرّاءِ﴾: الحصار. وتقول العرب: بَئس الرجل: إذا افتقر، وبؤس: إذا شجع [٢]، قال الأزهري: البأساء في الأموال كالفقر، والضراء في الأنفس كالمرض، البأس: وقت مجاهدة العدو.

هذا، والفقير: هو الذي ليس له مال يقع موقعاً من حاجته، وهو لا ينافي ملكه الفرس في قوله ﷺ: "للسائل حق وإن جاء على فرسه"؛ إذ الحاجة لا تقتضي ألَّا يكون في يده شيء.

---

(١) إعراب القرآن للأستاذ محيي الدين درويش ١/ ٢٥١.

(٢) انظر: المحررالوجيز ٢/ ٨٢.

والبأساء: مشتقة من البؤس، وهو سوء الحالة من الفقر، ونحوه من المكروه، قال الراغب[١]: وقد غلب في الفقر، ومنه البئيس: الفقير، فالبأساء: الشدة في المال، والضراء: شدة الحال على الإنسان، مشتقة من الضر، ويقابلها السراء، وهي: ما يسر الإنسان من أحواله، والبأس: النكاية والشدة في الحرب ونحوها كالخصومة، كقوله تعالى: ﴿بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ﴾ [الحشر: ١٤/٥٩] والشر أيضاً بأس، والمراد به - هنا - الحرب[٢]. وفي البحر المحيط: وعدى ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ إلى البأساء والضراء بـ﴿فِي﴾ لأنه لا يمدح الإنسان على ذلك إلا إذا صار له الفقر والمرض كالظرف، وأما الفقر وقتاً ما، أو المرض وقتاً ما، فلا يكاد يمدح الإنسان بالصبر على ذلك، لأن ذلك قل أن يخلو منه أحد، وأما القتال فعدى ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ فيه إلى ظرف زمانه، لأنها حالة لا تكاد تدوم، وفيها الزمان الطويل في أغلب أحوال القتال، فلم تكن حالة القتال تعدي إليها بـ(في) المقتضية للظرفية الحسية التي نزل المعنى المعقول فيها كالجرم المحسوس.

وعطف هذه الصفات في هذه الآية (بالواو) يدل على أن من شرائط (البر) استكمالها وجمعها، فمن قام بواحدة منها لم يوصف بالبر، ولذلك خص بعض العلماء هذا بالأنبياء عليهم السلام، ولاشك أن لأتباعهم نصيباً بحسب قوة المتابعة وصدقها.

وترتيب الثلاثة جاء من باب الترقي في الصبر، من الشديد إلى الأشد، فذكر أولاً: الصبر على الفقر، ثم الصبر على المرض، وهو أشد من الفقر، ثم الصبر على القتال، وهو أشد من الفقر والمرض[٣].

---

(١) انظر: كتاب المفردات، مادة بؤس، ص ٦٦.
(٢) انظر: التحرير ٢/ ١٣١ - ١٣٢.
(٣) انظر: البحر المحيط ٢/ ٨.

وقد ذكر مواقع الصبر التي لا يكاد يعدوها، وهي حالة الشدة والضر وحالة القتال، قال في التحرير: فلله هذا الاستقراء البديع الذي يعجز عنه كل خطيب وحكيم غير العلام الحكيم، وقد جمعت هذه الخصال جماع الفضائل الفردية والاجتماعية الناشئ عنها صلاح أفراد المجتمع من أصول العقيدة وصالحات الأعمال(١).

وقال الحرالي(٢): وفيه إشعار بأن من تحقق بالصبر على الإيثار فكان شاكراً تحقق منه الصبر في الابتلاء والجهاد، تأييداً من الله - تعالى - لمن شكره ابتداء بإعانته على الصبر والمصابرة انتهاء، كأنه لما جاد بخير الدنيا - أي: المال - على حبه، أصابه الله ببلائها تكرمة له، ليوفيه حظه من مقدوره في دنياه، فيكون ممن يستريح عند موته، وبأنه إن جاهد ثبت بما يحصل في نفس الشاكر الصابر من الشوق إلى لقاء الله - سبحانه وتعالى - تبرؤاً من الدنيا، وتحققاً بمنال الخير من الله.

هذا، وقد عين الترتيب المذكور أشد ما يكون الصبر فيه، فقال: ﴿فِي الْبَأْسَاءِ﴾ أي: عند حلول الشدة بهم في أنفسهم من الله تعالى بلا واسطة، أو منه - سبحانه - بواسطة العباد، و﴿وَالضَّرَّاءِ﴾ بحصول الضر في أموالهم، وبقية أحوالهم من احتقار الناس لهم ونحوه، ﴿وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ أي: الحرب الجامعة للأنفس والأموال. وقال الحرالي: البأس الشدة في الحرب، ولما كانت هذه الخلال أشرف الخلال، أشار إلى شرفها بشرف أهلها، فقال مستأنفاً بياناً، لأنه لا يستحق اسم (البر) إلا من اجتمعت فيه هذه الخلال: ﴿أُوْلَئِكَ﴾ أي خاصة الذين علت هممهم وعظمت أخلاقهم وشيمهم ﴿الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ أي: فيما ادعوه من الإيمان، ففيه إشعار بأن من لم يفعل أفعالهم لم يصدق في دعواه، ﴿أُولَئِكَ هُمُ﴾ خاصة

(١) انظر: التحرير والتنوير ٢/ ١٣٢.
(٢) انظر: نظم الدرر ٣/ ٨.

﴿الْمُتَّقُونَ﴾ ليوم الجزاء، وفي جعله نعتاً لهم إشعار بأنهم تكلفوا هذه الأفعال لعظيم الخوف.

ثم التفت إلى خاتمة الآية حيث جاء اسما الإشارة ﴿أُولَئِكَ﴾ ليتم ربط كل هذه الخصال بعدما ركز عليها في بوتقة الصفتين المشار إليهما (الصدق والتقوى) تعريضاً بمن قَصر البرّ على توجه الأجساد؛ وإنك تجد خبر الاسم الأول الاسم الموصول مع صلته ﴿الَّذِينَ صَدَقُوا﴾، وصدقوا: فعل ماض يدل على تحقيق هذه الصفة، وهاتيك الصفات فيهم، وأن الصدق قد وقع منهم، واستقر فيهم، أما خبر الاسم الثاني فقد جاء جملة اسمية والخبر اسم فاعل فيها، ليدل على أن ذلك قد جرى فيهم مجرى السجية لهم، وهنا جاء رائعاً روعة ليست دون ما سنبين في قوله تعالى: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ فما أعلى وأدق وأسنى هذا القرآن!.

أتظن أن المعترض قد تجاهل هذا كله، وأراد أن يشغب على الحق، أو أنه جاهل بدليل أنه **اشتهى** أن يكون الفعل الماضي (آمن) فعلاً مضارعاً (يؤمن)، وباعث تلك الشهوة، لا الشغب وحده، والسعي إلى اختراق أسوار القرآن، بل لأنه رأى المضارع (تولوا) فحرك شهوته دون أن يدري افتراق الجهة أولاً، وقد جهل جهلاً فظيعاً، ولولا الحرص على غيره ممن يقرأ ما كتبه ذلك الجاهل لكان الإعراض عما كتب عين الصواب، إذ إنه طلب أن يكون الماضي مضارعاً ربطاً له بالمضارع المسبوق (بأن) المصدرية، فكان معها مصدراً مؤولاً، وصريحه (ليس البر توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب) فكيف يجيء المضارع هنا (يؤمن) كما اشتهى ابن الشهوة، لا ابن البحث والتحليل؟

ثم هو جهل أن المقصود إثبات رسوخ معنى (البر) بصيغة الماضي، وليس المقصود إحداث معنى جديد للبر، فهو بيان لكون البر المقرر محققاً في مجالات الإيمان والعبادات والأخلاق والمعاملات، وأن خلق

الصبر ذائع شائع في كل خلايا الحياة، ما كان منها سراء أو ضراء، ونفي لما عليه أهل الكتابين من قصره على توجه حِسّي نحو مشرق أو مغرب بأجسام قلوبها فارغة وسلوكياتها معوجة.

ولنكف غرب القلم عن هذا المسار اللاحب، ولنرجع إلى قضية تغيير مسار ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ إعراباً.

إنه بناء على كون الكلمة السابقة - وهي ﴿وَالْمُوفُونَ﴾ - جاءت مرفوعة، وعلامة رفعها (الواو) لأنها جمع مذكر سالم، فإن قوله تعالى: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ جاء منصوباً على إضمار (أعني)، وهو في المعنى معطوف على ﴿مَنْ﴾ ولكن جاز النصب لما تكررت الصفات [1]. ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾ لئلا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو في حكم الصلة بالأجنبي، وهم ﴿وَالْمُوفُونَ﴾.

وثمة وجه في عطف ﴿وَالْمُوفُونَ﴾ وهو عطف على الضمير في ﴿آمَنَ﴾ وجرى طول الكلام مجرى توكيد الضمير، فعلى هذا يجوز أن ينتصب ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ على إضمار (أعني)، وبالعطف على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾ لأن ﴿الْمُوفُونَ﴾ على هذا الوجه داخل في الصلة، وليس بخارج عنها كما في الوجه السابق.

هذا، وقد قرأ يعقوب ﴿وَالصّابِرونَ﴾ عطفاً على ﴿الْمُوفُونَ﴾، كما قرئ ﴿والموفين﴾ و﴿الصابرين﴾ [2]، ووجه الرفع في ﴿الصّابِرِينَ﴾ واضح إذ هو معطوف على ﴿الْمُوفُونَ﴾ قبله، فما وجه كونه منصوباً ؟

إن من كان جاهلاً باللغة وأساليب التعبير فيها وتعدد أوجه الأعراب

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٢.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٣٣١؛ وروح المعاني ٢/ ٤٨؛ والمحرر الوجيز لابن عطية ٢/ ٧٨.

والصلة بين النحو والبلاغة، أو من كان شانئاً للقرآن وظالماً له، ظن أن مجيء ﴿والصّابِرِينَ﴾ منصوباً مع وجود الواو العاطفة، من اللحن الذي حرص على أن يعثر عليه في القرآن، لينفي عنه صفة الإعجاز، أو ليشوه جماله اللغوي، أو ليهز الثقة فيه، وربما اندفع بعض هؤلاء إلى وضع عبارات نسبت إلى جهابذة اللغة على أن هذا من اللحن الذي وقع في القرآن.. وقبل أن نسأل أساطين اللغة نذكر ما رصده العلماء من هذا الوضع الفاضح، ونذكر بأن القرآن الكريم معجزة من أوجه عديدة، وأن الذي تلقاه هو الرسول ﷺ وهو أفصح من نطق بالضاد، وأن الصحابة رضي الله عنهم هم أبناء اللغة الفصحى من أبوي البيئة الصافية والاستعمال السليم، وأن المشركين الذين ناوؤوا الدعوة لم يجدوا ما وجده المدعون الخلف في عصور الانحدار اللغوي، وإلا لكانوا نصبوه دريئة يسهل الرمي عليها.

بداية؛ جاء في **التحرير والتنوير**[1] أن بعض المتأولين قال: إن نصب ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ وقع خطأ في كتابة المصاحف، وأنه مما أراده - أي عناه - عثمان فيما نقل عنه أنه قال - بعد أن قرأ المصحف الذي كتبوه -: "إني أجد به لحناً ستقيمه العرب بألسنتها".

قال معقباً: وهذا متقول على عثمان، ولو صح لكان يريد باللحن ما في رسم المصاحف من إشارات؛ مثل كتابة الألف في صورة الياء إشارة إلى الإمالة، على أن اللحن الوارد في العبارة المنقولة لم يكن في زمنهم يطلق على (الخطأ). ويستبعد، بل لا يعقل، أن يقف عثمان على خطأ ثم يتركه لألسنة العرب أن تقيمه!! وإذا لم يكن الذين كتبوا المصحف - وقتها - قادرين على تجنبه وإقامته على اللسان الذي هو فطرة في حلوقهم وسمعهم، أفيكون لمن بعدهم القدرة على ذلك، خاصة إذا التاث اللسان، وكان تركيباً في الأفواه لا فطرة فيها ؟!!.

---

(١) ٢/ ١٣٤.

من أراد أن يشغب على القرآن الكريم كلام الله تعالى أتى بفقاعة سرعان ما نفثت هواءها بأدنى صدمة لمستها، فإذا بها تتلاشى في الفضاء. ثم إذا كان هذا موقف عثمان.. رضي الله عنه من هذا اللحن المزعوم، ترى ما موقف غيره ممن ليسوا دونه في اللغة رسوخاً، وأين هم منه حين قرؤوا أو سمعوا؟ ثم أين الأجيال اللاحقة من العلماء من هذا الزعم؟ ويكفي دليلاً على تمكن اللسان من النفوس وقتذاك أنهم كانوا يقرؤون القرآن الكريم عشرات السنين من المصاحف المكتوبة، والصدور المتقنة، وكانت الكتابة وقتها دون نقاط أو ضبط، ولو أعيدت كتابة القرآن الكريم على ما كانت عليه لتعثرت ألسنة المختصين باللغة فيه أيما تعثر، مما يكشف أمرين: مدى الضعف والوهي الذي نزل بألسنتنا، وعظمة النعمة التي سبقت في صورة الضبط والنقاط مما أدى إلى حفظ القرآن الكريم وديمومة تلاوته على الوجه السليم.

ومن نافلة التحليل أنا نود - لو أمكن - بيان الحكمة من ترك الخطأ الذي نسب إلى عثمان الوقوف عليه دون تصويب، ولِمَ لَمْ يقف عليه غيره مع كثرة التالين للقرآن، مع أن عصر الصحابة هو أعرق العصور في اللسان القويم الذي برئ من اللحن، بمعنى الخطأ؟

قال في التحرير[1]: قال في الكشاف: ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وقال ابن عاشور بعد ذلك[2]: إن تكرره - أي النصب - كما ذكرنا، وتقارب الكلمات، يربأ به عن أن يكون خطأ أو سهواً، وهو بين كلمتين مخالفتين لإعرابه.

(١) ٢/ ١٣٣.

(٢) انظر: التحرير ٢/ ١٣٤.

ولنعرض الآن ما قاله العلماء - أهل الاختصاص - بشأن مجيء كلمة ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ منصوبة فنتعرف جلية الأمر، وأن ما ظنه بعضهم خطأ هو عين الصواب، وعطاءاته مشرقة..

نقل عن الكسائي أن نَصْب ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ جاء عطفاً على مفاعيل ﴿وَآتَى﴾ أي: وآتى المال الصابرين، أي: الفقراء المتعففين عن المسألة حين تصيبهم البأساء والضراء، والصابرين حين البأس: وهم الذين لا يجدون ما ينفقون للغزو ويحبون أن يغزوا، لأنهم فيهم غناء عن المسلمين، قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [التوبة: ٩/ ٩٢][(١)]، وأنت واجد فيما نعرض من أوجه توجيه نصب الكلمة معاني رائعة نضح بها تغيير مسار الإعراب.

وفي **روح المعاني**: قوله تعالى: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ نصب على المدح[(٢)]، بتقدير: أخص أو أمدح، وغير سبكه عما قبله تنبيهاً على فضيلة الصبر ومزيته على سائر الأعمال، حتى كأنه ليس من جنس الأول، ومجيء القطع في العطف مما أثبته الأئمة الأعلام، ووقع في الكتاب أيضاً، واستحسنوه لأجله، وجعلوه أبلغ من الإتباع، ويقصدون بالإتباع عطف كلمة على كلمة سابقة بحرف عطف لتأخذ موقعها الإعرابي، إذ المعطوف على المرفوع مرفوع مثله.

هذا، وقد جاء القطع في النكرة كما جاء في المعرفة أيضاً، كقول الهذلي[(٣)]:

---

(١) انظر: التحرير ٢/ ١٣٤.

(٢) انظر: روح المعاني ٢/ ٤٧.

(٣) بيت الهذلي في لسان العرب مادة (رضع).

ويـــأوي إلى نـــســـوة عُـــطُـــلٍ وشعثاً مراضيعَ مثلِ السعالي[١]

وفي **المحرر الوجيز**[٢]: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ نصب على المدح، أو على إضمار فعل، وهذا مهيع في تكرار النعوت. والمهيع: طريق مألوف في كلام العرب لا مطعن فيه لأحد. قال أبو علي الفارسي: إذا كثرت الصفات في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها، لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف، والإبلاغ في القول، فإن خولف في إعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون

---

(١) عاطل: امرأة عاطل من نسوة عواطل وعطل، وامرأة عطلاء ليس في عنقها حلي وإن كان في يديها ورجليها. وعطلت المرأة إذا لم يكن عليها حلي، ولم تلبس زينة، وخلا جيدها من القلائد.

- شعثاً: الشَّعَث: تلبد الشعر واغبراره، والرجل: شعث وأشعث: المغبر الرأس، المنتتف الشعر، الجاف الذي لم يدهن. والمرأة شعثاء، والجمع: شعث. وفي الدعاء: لَمَّ الله شعثه، أي: جمع ما تفرق منه، وكذا: اللهم أسألك رحمة تلم بها شعثي، أي: تجمع بها ما تفرق من أمري.

- مراضيع ومراضع: جمع مرضع، والمرضع والمرضعة: التي معها صبي ترضعه، ولوقيل في الأم: مرضع لأنَّ الرضاع لا يكون إلا من الإناث، كما قالوا: امرأة حائض وطامث، كان وجهاً، قال الأخفش: إدخال (الهاء) على (المرضعة) على إرادة الفعل، ولو أريدت الصفة لقيل: مرضع، وقال أبوزيد: المرضعة التي ترضع وثديها في فم ولدها، والمرضع التي دنا لها أن ترضع، ولما ترضع.. وفي القرآن الكريم: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢٢/ ٢] وصفت بالفعل، فدخلت (الهاء) في نعتها. ولو وصفت بأنَّ معها رضيعاً لقال: "كل مرضع".

السعالي: جمع سعلاة، وهي ساحرة الجن أو الغول، واستسعلت المرأة: صارت كالسعلاة، خبثاً وسلاطة، وهي الصخابة البذيئة، وإذا كانت قبيحة الوجه سيئة الخلق شبهت كذلك بالسعلاة، وربما شبه الفرسان بالسعالي.

(٢) المحرر الوجيز ٢/ ٨٢.

دمجاً واحداً أو جملة واحدة[١]. وهذه لعمر الحق لمسة نفسية روعيت في الأداء القرآني أروع مراعاة، ولا عجب؛ إذ القرآن من مهامه الأصيلة بناء النفوس بكل الوسائل الممكنة.

ولعل مما تتجه إليه اليوم التربية الحديثة بعد قرون من نزول القرآن الكريم أن يغير المدرس في أثناء تعليمه من نبرة صوته بين الحين والآخر؛ تجديداً لنشاط التلاميذ، وإعلاناً عن جديد من المعلومات يزفها إليهم، خاصة إذا تواءمت النبرة الجديدة مع مضمون العبارة التي تحملها.

قال **البيضاوي** في تفسيره[٢]: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ نصبه على المدح، ولم يعطف لفضل الصبر على سائر الأعمال.

وفي **التحرير**[٣] قال: ونصْبُ ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ وهو معطوف على مرفوعات، نصبٌ على الاختصاص على ما هو المتعارف في كلام العرب في عطف النعوت من تخيير المتكلم بين الإتباع في الإعراب للمعطوف عليه، وبين القطع، قاله الرضي، والقطع: يكون بنصب ما حقه أن يكون مرفوعاً أو مجروراً، وبرفع ما هو بعكسه؛ ليظهر قصدُ المتكلم القطعَ حين يختلف الإعراب، إذ لا يعرف أن المتكلم قصد القطع إلا بمخالفة الإعراب، فأما النصب فبتقدير فعل مدح أو ذم بحسب المقام، والأظهر تقدير فعل (أخص)؛ لأنه يفيد المدح بين الممدوحين والذم بين المذمومين.

وقد حصل بنصب ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ هنا فائدتان:

إحداهما: عامة في كل قطع من المنعوت، فقد نقل عن أبي علي

---

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٨٢.

(٢) ١/ ٢١٣.

(٣) ٢/ ١٣٢.

الفارسي أنه إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أن يخالف إعرابها، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها، لأن هذا من مواضع الإطناب، فإذا خولف إعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأن الكلام - عند اختلاف الإعراب - يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً وجملة واحدة.

الفائدة الثانية: أن في نصب ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ بتقدير أخص أو أمدح تنبيهاً على خصيصة ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ ومزية صفتهم التي هي الصبر[١].

وفي **نظم الدرر**[٢]: ولما قطع الوفاء تعظيماً له لدخوله فيما قبل، فعل كذلك بالصبر لذلك بعينه، فقال: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾، وفيه رمز إلى معاملته بما كان من حقه لو عطف على ﴿مَنْ آمَنَ﴾ لو سيق على الأصل.

وفي **البحر المحيط**[٣]: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ انتصب على المدح، والقطع إلى الرفع أو النصب في صفات المدح، أو الذم، أو الترحم، وعطف الصفات بعضها على بعض، مذكور في علم النحو...

وفي **مشكل إعراب القرآن**[٤]: قوله: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ نصب على إضمار أعين.

وكذلك في الجدول[٥]: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ مفعول به لفعل محذوف، تقديره (أمدح) وعلامة نصبه الياء، لأنه جمع مذكر سالم.

---

(١) انظر: التحرير ٢/ ١٣٣؛ والبحر المحيط ٢/ ٨.

(٢) نظم الدرر ٣/ ٨.

(٣) البحر المحيط ٢/ ٧.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٢.

(٥) ١/ ٢٩٣.

وجاء في **إعراب القرآن الكريم** للأستاذ محيي الدين درويش[١]: قَطَعَ التابع عن المتبوع، وضابطه أنه إذا ذكرت صفات المدح أو الذم، خولف في الإعراب تفنناً في الكلام، واجتذاباً للانتباه، بأن ما وصف به الموصوف، أو ما أسند إليه من صفات جدير بأن يستوجب الاهتمام، لأن تغيير المألوف المعتاد يدل على زيادة ترغيب في استماع المذكور، ومزية الاهتمام بشأنه، والآية مثال لقطع التابع عن المتبوع في حال المدح، ومثاله في الذم قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ١١١/ ٤]؛ فقد نصب (حمالة) على الذم، وهي في الحقيقة وصف لامرأته.

قال **الزمخشري**[٢]: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ منصوب على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال.

وقال **ابن عاشور**[٣]: قال سيبويه - في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح -: وإن شئت جعلته صفة تجري على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، مثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿وَالصّابِرِينَ﴾، ولو رفع ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ على أول الكلام كان جيداً، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً. وواضح أنه يتكلم - هنا - على الجانب النحوي وما يسوغ نحوياً، دون النص على قضية القراءة وكونها سنة واتباعاً، ثم نظّر لذلك، فقال: ونظير هذا النصب قول الخرنق:

لا يبعدن قومي الذين هُمُ سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر[٤]

---

(١) ١/ ٢٥١.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٣٣١.

(٣) انظر: التحرير والتنوير ٢/ ١٣٣.

(٤) سم العداة: اسم مادة قاتلة، وسَمَّهُ: سقاه السم، وسمّ الطعام: وضع فيه السم، ويجمع على (سمام) والعداة: جمع عاد، والأعداء جمع عدو، وجمع أعداء: أعاد. =

بنصب (النازلين)، ثم قال: وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس، ولا من تخاطب، بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعلته ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: "اذكر أهل ذلك"، واذكر (المقيمين) ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره.

قال ابن عاشور - تعليقاً - بعدما ساق ما ساق: قلت: يؤيد هذا الوجه أنه تكرر مثله في نظائر هذه الآية في سورة النساء ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ عطفاً على ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٤/ ١٦٢]، وفي سورة العقود - يقصد المائدة - قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ عطفاً على ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [المائدة: ٥/ ٦٩].

وفي **أحكام القرآن** للقرطبي[1]: قوله تعالى: ﴿وَالصّابِرِينَ﴾ نصب على المدح، أو بإضمار فعل، والعرب تنصب على المدح وعلى الذم، فإنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم، ولا يتبعونه أول الكلام وينصبونه. فأما المدح فقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤/ ١٦٢].

= الآفة: العاهة والمرض، أو المرض المفسد لما أصاب، وتقصد الشاعرة هنا أن قومها نحارون للجزر، وهو كناية عن الكرم، لأن نحر الجزر دليل على كثرة الضيوف.

والجُزُر: جمع جَزور، والجَزْر: نحرُ الجزارِ الجَزورَ، والجَزَرُ: كل شيء مباح للذبح، والواحدة جَزَرَة، وكذا الشياه السمينة. وإذا قلت أعطيته جزرة، فهي شاة، ذكراً كان المعطى أو أنثى؛ لأن الشاة ليست إلا للذبح خاصة، ولا تقع على الناقة والجمل لأنهما لسائر العمل، فلا يقال: أجزرته ناقة، لأنها قد تصلح لغير الذبح.

المعترك: موضع الاقتتال يعتركون فيه إذا التقوا، واعترك الرجال في الحرب ازدحموا وعرك بعضهم بعضاً.

الأُزُر: جمع إزار والأُزْر: معقده، وجمع معقد معاقد، قال أبو عبيد: فلان عفيف الإزار: إذا وصف بالعفة عما يحرم عليه من النساء.

(١) أحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٣٨.

وأنشد الكسائي:

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعت أمر غاويها

الظاعنين ولما يظعنوا أحداً والقائلون لمن دار نخليها[١]

فلفظ (الظاعنين) منصوب كما ترى.

وأنشد أبو عبيدة:

لا يبعدن قومي الذين هُمُ سمُّ العداة وآفة الجزر[٢]

وقال آخر:

نحن بني ضبة أصحاب الجمل

فنصب (بني) على المدح، أو الاختصاص، ولو كانت مرفوعة خبراً للضمير (نحن) لقال بنو، أي: نحن بنو ضبة[٣].

قال القرطبي: وأما الذَّم فكما في قوله تعالى: ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟﴾. قال تعالى في المرجفين: ﴿۞ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾

---

(١) نمير ونمر: قبيلتان، ونمير: أبو قبيلة من قيس، وهو نمير بن عامر بن صعصعة، غاويها: ضالها، فالغاوي: الضال، والغي: الضلالة والخيبة، ويقابله الرشد.

الظاعنين: الظعَن: الذهاب والسير من مكان الإقامة، وأظعنه سيّره، ويقابل الظعن الإقامة، وأنشد سيبويه:

الظاعنون ولما يظعنوا أحداً

نخليها: خلا المكان: إذا لم يكن فيه أحد، وأخلاه: جعله خالياً، أو وجده كذلك.

راجع تفسير القرطبي ٦/ ١٣.

(٢) قد سبق شرحه.

(٣) راجع تفسير القرطبي ٢/ ٢٣٩؛ وكتاب سيبويه؛ وتوجيه الإعراب ١/ ١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩، طبعة بولاق.

مَّلۡعُونِينَۖ﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٦٠-٦١][(١)]، فقوله: ﴿وَٱلۡمُرۡجِفُونَ﴾ عطف على قوله ﴿المنافقون﴾ قبله، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وقوله: ﴿مَّلۡعُونِينَۖ﴾ منصوب، وعلامة نصبه الياء، ونصب - هنا- على الذم.

وقال عروة بن الورد:

سقوني الخمر ثم تكنفوني عداة الله من كذب وزور[(٢)]

فقوله: (عداة) جاء منصوباً على الذمِّ.

قال القرطبي[(٣)]: وهذا مهيع في النعوت، لا مطعن فيه من جهة الإعراب، موجود في كلام العرب.

مما سبق يتضح أن قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ السياق فيه أن يكون منسوقاً على ما تقدم، ولو كان كذلك لجاء: والصابرون... وثمة قراءة به، لكن قطعه عن العطف، ونصبه على المدح، بفعل محذوف، تقديره (أمدح) إشعاراً بفضل الصبر، وتنويهاً به خلقاً كريماً لازماً لكل حالات الإنسان...

وكان من وراء تغيير الحركة الإعرابية معان معتبرة، منها: أن تغيير المألوف المعتاد يدل على زيادة ترغيب في استماع المذكور، ومزيد اهتمام بشأنه، ولعمر الحق إن هذا الجانب هو الذي يركز عليه التعليم في قاعات الدرس اليوم، لأن الاستمرار على وتيرة واحدة قد يفقد المتلقي تألق المتابعة، والآية الكريمة مثال رائع لقطع التابع عن المتبوع في حال المدح.

(١) راجع تفسير القرطبي ١٤/ ٢٤٧.

(٢) زور: كذب وباطل ، والتزوير: تزيين الكذب.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٢/ ٢٤٠.

obeikandl.com

النص الثاني

قال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء: ٤/ ١٦٢].

محور الكلام في: لم جاءت كلمة ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ منصوبة، مع سبقها بكلمة ﴿المؤمنون﴾ وهي مرفوعة كما ترى، ومع مجيء كلمة ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ بعدها مرفوعة كذلك؟

بداية - وقبل البدء بما يتعلق بالمعنى العام للآية ببصيرة تكشف الدلالات الإعرابية -أذكر بأمرين:

الأول: أن كلاً من (المقيمين والمؤمنين والمؤتين) جمع مذكر سالم، وجمع المذكر السالم يرفع، وعلامة رفعه (الواو)، وينصب ويجر، وعلامة كلٍّ (الياء)، والنون في هذا الجمع بضروبه عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

الثاني: أن -ثمة- قراءة لكلمة ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ بالرفع، أي: (والمقيمون) كما سنبين فيما يلي. على أنا سنبين بالأدلة الواضحة أن قراءة ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ قراءة راسخة في الصواب، ولها عطاؤها الكبير، وأسلوب التغيير النحوي فيها من طرائق العرب في التعبير، علاوة على أن القراءة سنة متبعة، تلقتها الأمة عن الرسول أفصحِ من نطق بالضاد، وأولُ من تلقاها هم الصحابة أصحاب اللسان والبلاغة، وقد برئوا من اللحن، وهي

متوارثة بالتلقين صدراً من صدر، عبر الأجيال، أفيكون مع هذا كله إمكانية أن تكون لحناً وقع في ألسنة لا تحصى عدداً، وكلها من الضبط والإتقان بالمنزلة الرفيعة؟! اللهم: لا.

مايتعلق بالمعنى

قال **أبو جعفر الطبري**[١]: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرّاسِخُونَ﴾ هذا من الله -جل ثناؤه- استثناء، استثنى من أهل الكتاب من اليهود الذين وصف صفتهم في هذه الآيات التي مضت، من قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ ثم قال -جل ثناؤه- لعباده مبيناً لهم حكم من قد هداه لدينه منهم، ووفقه لرشده: ما كل أهل الكتاب صفتهم الصفة التي وصفت لكم: ﴿لَكِنِ الرّاسِخُونَ﴾ هم الذين رسخوا في العلم بأحكام الله التي جاءت بها أنبياؤه ...هم قد علموا بما قرؤوا من كتب الله، وأتتهم به أنبياؤهم، أنك لله رسول، واجب عليهم اتباعك... فلا حاجة لهم إلى أن يسألوك آية، ولا دلالة، غير الذي قد علموا من أمرك بالعلم الراسخ في قلوبهم من إخبار أنبيائهم إياهم.

وقال **ابن كثير**[٢]: يخبر -تعالى- أنه بسبب ظلم اليهود بما ارتكبوه من الذنوب العظيمة، حرم عليهم طيبات كان أحلها لهم، ... وهذا التحريم قد يكون **قدرياً**، بمعنى أنه قيضهم لأن تأولوا في كتابهم، وحرفوا، وبدلوا أشياء كانت حلالاً لهم، فحرموها على أنفسهم، تشديداً منهم على أنفسهم وتضييقاً، أو **شرعياً**: بمعنى أنه -تعالى- حرم عليهم في التوراة أشياء كانت حلالاً لهم قبل ذلك. ثم قال -جل جلاله-: ﴿لَكِنِ الرّاسِخُونَ﴾ أي: الثابتون في الدين لهم قدم راسخة في العلم النافع،

(١) ٩/ ٣٩٣.
(٢) ١/ ٥٨٤.

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ عطف على ﴿الرّاسِخُونَ﴾ وخبره: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، قال ابن عباس ﷺ: أنزلت في عبد الله بن سلام وثعلبة بن سعية، وغيرهما الذين دخلوا في الإسلام.

وفي **البحر المحيط**[1]: لما ذكر أولاً ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ تضمن الإيمان بما يجب أن يؤمن به، ثم أخبر عنهم وعن الراسخين أنهم يؤمنون بالقرآن وبالكتب المنزلة، ثم وصفهم بصفات المدح، من امتثال أشرف أوصاف الإيمان الفعلية البدنية، وهي الصلاة، والمالية، وهي الزكاة، ثم ارتقى في المدح إلى أشرف الأوصاف القلبية الاعتقادية، وهي: الإيمان بالموجد الذي أنزل الكتب، وشرع فيها الصلاة والزكاة، وباليوم الآخر، وهو: البعث والمعاد الذي يظهر فيه ثمرة الإيمان وامتثال تكاليف الشرع، من الصلاة والزكاة وغيرهما، ثم إنه لما استوفى ذلك، أخبر -تعالى- أنه سيؤتيهم أجراً عظيماً، وهو: مارتب -تعالى- على هذه الأوصاف الجليلة التي وصفهم بها، وأشار إليهم بـ﴿أُولَئِكَ﴾ ليدل على مجموع تلك الأوصاف.

ونختم بما جاء في **تفسير القرطبي**[2]؛ إذ قال بعد تفسيره قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾: قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرّاسِخُونَ﴾ استثنى مؤمني أهل الكتاب، وذلك أن اليهود أنكروا، وقالوا: إن هذه الأشياء كانت حراماً في الأصل، وأنت تحلها، ولم تكن حرمت بظلمنا، فنزل ﴿لَكِنِ الرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ والراسخ هو المبالغ في علم الكتاب، الثابت فيه، أو: الرسوخ الثبوت، والمراد: عبد الله بن سلام وكعب الأحبار، ونظراؤهما. قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ أي: من المهاجرين والأنصار أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام.

---

(١) ٤/ ٣٣٤.

(٢) ٦/ ١٣.

ملاحظات

يلاحظ في الآية الكريمة أن الفعل ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ قد جاء مضارعاً، ليدل على أن الراسخين في العلم من أهل الكتاب قد أحدثوا إيماناً بالكتاب الجديد الحاضر المصدق لما معهم، حيث لم يجدوا اختلافاً فيه عما لديهم من علم، وقد جمعوا إيمانهم بالقرآن إلى إيمانهم بما أنزل قبله، مما يدل على التطابق، ونسوق -هنا- ما قاله النجاشي ملك الحبشة، لما سمع الآيات من جعفر رضي الله عنه: "هل معك مما جاء به -أي: الرسول- من شيء ؟ فقال له جعفر: نعم. قال: فاقرأه علي، فقرأ عليه صدراً من (كهيعص)، فبكى والله النجاشي حتى أخضل لحيته، وبكت أساقفته حتى أخضلوا مصاحفهم حين سمعوا ما يتلى عليهم، ثم قال له النجاشي: إن هذا - والله - والذي جاء به موسى ليخرج عن مشكاة واحدة"[(١)].

مايتعلق بوجهي القراءة لكلمة ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾

قال **القرطبي**[(٢)]: قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ قرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة ﴿والمقيمون﴾ على العطف، وكذا هو في حرف عبد الله، وأما حرف أبي فهو فيه ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ كما في المصاحف. ثم قال: واختلف في نصبه على أقوال، من أصحها قول سيبويه: بأنه نصب على المدح، أي: وأعني المقيمين، قال سيبويه: هذا باب ماينتصب على التعظيم، ومن ذلك ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ وأنشد:

وكل قوم أطاعوا أمر سيدهم إلا نميراً أطاعت أمر غاويها[(٣)]

---

(١) انظر: السيرة الشامية ٢/ ٥١٩ فهي تحكي المشهد كله.

(٢) تفسير القرطبي ٦/ ١٣.

(٣) يروى: أمر مرشدهم.

الظاعنين ولما يظعنوا أحداً والقائلون لمن دار نخليها[١]

يعني بـ (الظاعنين ولما يظعنوا أحداً): أنهم يخافون من عدوهم لقلتهم وذلهم، فيظعنون، ولا يخاف منهم عدوهم فيظعن عن داره خوفاً منهم.

ويريد بقوله «لمن دار نخليها» أي: إذا ظعنوا عن دار لم يعرفوا من يحلها بعدهم لخوفهم من جميع القبائل. وأنشد كذلك[٢]:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

قال النحاس: وهذا أصح ما قيل في ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ وقوله: (أصح) ليصحح ما ذهب إليه الكسائي، وهو أنه معطوف على (ما) في ﴿بِما أُنْزِلَ﴾، فالمعنى -كما مر- أنهم يؤمنون بالمقيمين، وحكى محمد بن جرير أنه قيل له: إن (المقيمين) هنا، الملائكة عليهم السلام؛ لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار للذين آمنوا، واختار هذا القول.

والبيتان الأخيران لخرنق بنت عفان، وصفت قومها بالظهور على العدو، ونحر الجزر للأضياف، والملازمة للحرب، والعفة عن الفواحش[٣].

وساق القرطبي أوجه الإعراب الأخرى في تفسيره، ومما ساقه:

والجواب السادس: ماروي أن عائشة رضي الله عنها سئلت عن هذه الآية، وعن قوله: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٢٠/ ٦٣]، وقوله: ﴿وَالصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٥/ ٦٩]، فقالت للسائل: يابن أخي! الكتَّاب أخطؤوا. وقال أبان بن

(١) البيان لابن الخياط.

(٢) تفسير القرطبي٦/ ١٤.

(٣) تم عرض هذه الأبيات في النص الأول.

عثمان[١]: كان الكاتب يملي عليه، فيكتب، فكتب: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ ثم قال له: ما أكتب ؟ فقيل له: اكتب ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فمن ثم وقع هذا !!.

قال القشيري: وهذا المسلك باطل، لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة، فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن مالم ينزل.

وأذكر - ههنا - أن الذين جمعوا الكتاب -وهم الصحابة الكرام- كانوا أمناء على الوحي، وكانوا قدوة في اللغة، فلا يظن بهم أن يدرجوا فيه مالم ينزل، ولا ما يخرج عن أساليب العرب في التعبير، وإذا كان الشافعي -وهو في عصر متأخر عن هؤلاء- قدوة في اللغة، فكيف بالرعيل الأول؟! وحين نقول: جمعوا، نقصد الجميع، وإن كان بعضهم قد قام بذلك، لأن الجميع اطلعوا على ما جمع، وتلقوه، وتلوه...

إن من توهم الخطأ من كاتب المصحف أيام عثمان ﷺ يقال له: من البعيد جداً أن يخطئ كاتب المصحف في كلمة بين أخواتها، فيفردها بالخطأ دون سابقتها أو تابعتها، وأبعد منه أن يجيء الخطأ في طائفة مماثلة من الكلمات، وهي التي إعرابها بالحروف النائبة عن حركات الإعراب، من المثنى والجمع على حدة، وماروي من مثل هذا الوهم فلا يصح إسناده، والرواية تحمل نقضها في جعبتها، حيث جاء فيها الوقوف على الخطأ، فكيف يقفون عليه، ولا يصوبونه[٢]؟!!

وقال في **الكشاف**: ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في (الكتاب)، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من التفنن[٣]. قال:

---

(١) أبان هو: ابن الخليفة الراشد عثمان ﷺ.

(٢) انظر: التحرير والتنوير عند قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرّاسِخُونَ﴾.

(٣) انظر: تفسير الكشاف للزمخشري ١/ ٥٨٢.

وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل[١] كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام، وذب المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله كلمة ليسدها مَنْ بعدهم، وخرقاً يرفؤه من يلحق بهم[٢].

وقصد (بالكتاب) كتاب سيبويه، فإن اسم الكتاب علم عليه.

وقد قال في **التحرير والتنوير** -بعدما ساق ما قاله الكشاف-: وأقول: إن تكرره كما ذكرنا، وتقارب الكلمات، يربأ به عن أن يكون خطأ، أو سهواً، وهو بين كلمتين مخالفتين لإعرابه.

وقال **أبو جعفر الطبري** بعدما ساق أوجهاً من الإعراب لكلمة (والمقيمين): على أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخط، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب الرسول يعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولقنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب[٣].

كذلك في نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة، على ما هو به في الخط مرسوماً، أول دليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب[٤]، وقال البغوي[٥]: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ قال: اختلفوا في وجه انتصابه... ثم ساق رد ابن جرير؛ أي: لو كان ذلك خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابته، وأنه لو كان خطأ من جهة الخط لم يكن الذين

---

(١) انظر: الآية ٢٩ من سورة الفتح.
(٢) الكشاف ١/ ٥٨٢.
(٣) تفسير الطبري ٩/ ٣٩٧.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ٢/ ٣٠٩.

أخذ عنهم القرآن من الصحابة يعلِّمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولقنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب.

وقد علَّق أحد علماء هذه الأمة على ما ساقه أبو جعفر فقال: هذه الحجة التي ساقها إمامنا أبو جعفر هي حجة فقيه بمعاني الكلام، ووجوه الرأي، وهي حجة رجل عالم محيط بأساليب العلم، عارف بما توجبه شواهد النقل، وأدلة العقل، وقد تناول ذلك جمهور من أئمتنا، ولكن لاتزال حجة أبي جعفر أقوم حجة في رد هذه الرواية التي نسبت إلى السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها. وأراد بها أنها حين سئلت عن ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ فقالت: يابن أختي ! - أي: عروة بن الزبير- هذا عمل الكتاب، أخطؤوا في الكتاب. وقد عالج الألوسي هذا الخبر بعمق، وفنده فقال - بعد نقل الخبر المنسوب إلى السيدة عائشة رضي الله عنها-: هذا مشكل جداً، إذ كيف يظن بالصحابة أولاً أنهم يلحنون في كلام فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاء اللد؟! ثم كيف يظن بهم ثانياً الغلط في القرآن الذي تلقوه عن النبي كما أنزل، ولم يألوا جهداً في حفظه وضبطه وإتقانه ؟! ثم كيف يظهر بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته ؟! ثم كيف يظهر بهم رابعاً عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟! ثم كيف يظن خامساً الاستمرار على الخطأ وهو -أي القرآن- مروي بالتواتر خلفاً عن سلف، ولو ساغ مثل ذلك لارتفع الوثوق بالقرآن؟!!

وأقول هنا: لنفترض جدلاً أن الخطأ كان من الكاتب بناء على ما نسب لقائله، أفلا يدل هذا على براءة القرآن من حيث هو كلام الله تعالى من الخطأ ؟! إذن، فلينسب الخطأ إلى كاتب الخطأ، وهذا أسوأ التقديرات نقدمه لمن يحمل على عاتقه مهمة الطعن في القرآن من حيث إن فيه لحناً!!!

obeikandl.com

وساق **الألوسي** أن ابن الأنباري جنح إلى تضعيف الروايات في هذا الباب، ومعارضتُها بروايات عن ابن عباس وغيره، تدل على ثبوت الأحرف التي قيل فيها ما قيل في القراءة، وقد حقق في رواية منسوبة إلى عثمان رضي الله عنه: "لا تغيروها فإن العرب ستغيرها.." فقال: لا يصح عن عثمان، فإن إسناده ضعيف مضطرب منقطع. ثم قال[١]: والذي أجنح أنا إليه، والعاصم هو الله تعالى، تضعيف جميع ما ورد مما فيه طعن بالمتواتر، ولم يقبل تأويلاً ينشرح له الصدر، ويقبله الذوق، وإن صححه من صححه، والطعن في الرواة أهون بكثير من الطعن بالأئمة الذين تلقوا القرآن العظيم الذي وصل إلينا بالتواتر من النبي ﷺ ولم يألوا جهداً في إتقانه وحفظه[٢].

وختاماً، قال **القشيري** في تفسيره: وقضية التفسير بالخطأ هذا المسلك باطل، لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة، فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن مالم ينزل، وأصح هذه الأقوال قول سيبويه، وهو قول الخليل، وقول الكسائي؛ أي: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ معطوف على (ما) وهو اختيار القفال والطبري...

بعدما تبين مما سبق أن التعليل بوقوع خطأ باطل، ولا يسوغ بحال، نسوق ما يتعلق بالوجه الإعرابي من خلال ما قرره علماء النحو والتفسير.

قال **أبو جعفر**[٣] بعدما ساق أوجهاً لإعراب الكلمة (المقيمين): وأولى الأقوال -عندي- بالصواب، أن يكون ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ في موضع خفض نسقاً على (ما) التي في ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ وأن يوجه معنى

(١) تفسير الألوسي ١٢/ ٢٠٥-٢٠٦، عند قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾.
(٢) الألوسي ١٢/ ٢٠٦ عند الآية ٦٣ من سورة طه.
(٣) الطبري ٩/ ٣٩٧.

﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى الملائكة، فيكون تأويل الكلام: والمؤمنون منهم يؤمنون بما أنزل إليك -يا محمد- من الكتاب، وبما أنزل من قبلك من كتبي، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة... قال: وإنما اخترنا هذا على غيره، لأنه قد ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾، وكذلك هو في مصحفه فيما ذكروا، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك مايدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ.

وقال **ابن كثير**[١]: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ قال: والصحيح قراءة الجميع، ثم ذكر اختلاف الناس، فقال بعضهم: هو منصوب على المدح، كما جاء في قوله: ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢/١٧٧] وهذا سائغ في كلام العرب، ثم ساق قول الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة...

وقال آخرون: هو مخفوض عطفاً على قوله ﴿بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ يعني: وبالمقيمين الصلاة، وكأنه يقول: وبإقامة الصلاة، أي يعترفون بوجوبها، أو المراد بالمقيمين الصلاة الملائكة، وهذا اختيار ابن جرير... كما مر...ويقول: وفي هذا نظر.

وفي **تفسير القرطبي**[٢]: العرب تنصب على المدح وعلى الذم، كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم، ولا يتبعونه أول الكلام، وينصبونه، فأما المدح فقوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾.

وفي **التحرير والتنوير**[٣]: وعطفُ ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ بالنصب ثبت في المصحف الإمام، وقرأه المسلمون في الأقطار دون نكير، فعلمنا أنه

(١) التفسير ١/ ٥٨٤.
(٢) ٢/ ٢٣٩.
(٣) ٤/ ٨٦.

طريقة عربية في عطف الأسماء الدالة على صفات محامد على أمثالها، فيجوز في بعض المعطوفات النصب على (التخصيص بالمدح) والرفع على الاستئناف للاهتمام، كما فعلوا ذلك في النعوت المتتابعة، سواء كانت بدون عطف أم بعطف، كقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ٢/ ١٧٧]. قال سيبويه في (كتابه) باب ما ينتصب في التعظيم والمدح: وإن شئت جعلته صفة تجري مجرى الأول، وإن شئت قطعته، فابتدأته، وذكر من قبيل ما نحن بصدده هذه الآية، فقال: "فلو كان كله رفعاً كان جيداً".

والظاهر أن هذا مما يجري على قصد التفنن عند تكرر المتتابعات، ولذلك تكرر وقوعه في القرآن، في معطوفات متتابعات.

وجاء في **الكشاف**[١]: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وكذلك في تفسير البيضاوي[٢]: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ نصب على المدح.

وقال **القرطبي**: واختلف في نصبه على أقوال ستة، أصحها قول سيبويه، بأنه نصب على المدح، أي: وأعني المقيمين. ثم قال: قال النحاس: وهذا أصح ما قيل في ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾، وقال الكسائي: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ معطوف على (ما)، قال النحاس: قال الأخفش: وهذا بعيد، لأن المعنى يكون (ويؤمنون بالمقيمين). وقد مرَّ ما حكاه محمد بن جرير أنه قيل له: إن المقيمين هنا الملائكة عليهم السلام، وقد اختاره.

وقال جماعة من العلماء - وهو قول بعض نحويي الكوفة والبصرة -: (والمقيمون) من صفة (الراسخين) ولكن الكلام لما تطاول، واعترض بين ﴿الرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ و﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ ما اعترض من الكلام

(١) تفسير الكشاف للزمخشري ١/ ٤٩٠.
(٢) ٢/ ٣٤.

فطال، نصب ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ على وجه المدح، قالوا: والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته، إذا تطاول بمدح أو ذم، خالفوا بين إعراب أوله وأوسطه أحياناً، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله، وربما أجروا إعراب آخره على إعراب أوسطه، ولربما أجروا ذلك على نوع واحد من الإعراب.

وفي **البحر المحيط**[١] قال: إن النعت إذا انقطع في شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت، وهذا القطع -هنا- لبيان فضل الصلاة... ثم قال: وانتصب ﴿المقيمين﴾ على المدح، وارتفع ﴿المؤمنون﴾ أيضاً على إضمار (هم) على سبيل القطع إلى (الرفع)، ولا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله.

قال **الرازي**[٢]: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ﴾ خصهما بالذكر لكونهما أشرف الطاعات، لأن الصلاة أشرف الطاعات البدنية، والزكاة أشرف الطاعات المالية.

وقال قبل ذلك[٣]: قول البصريين أنه نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وعلى هذا يقال: جاءني قومك، المطعمين في المحل، والمغيثون في الشدائد، (فالمطعمين) منصوب بفعل (أعني) وهم المغيثون.

وفي **نظم الدرر**[٤]: ولما كانت الصلاة أعظم دعائم الدين، ولذلك كانت ناهية عن الفحشاء والمنكر، نصبت على (المدح) من بين هذه المرفوعات إظهاراً لفضلها، فقال: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ أي: يفعلها بجميع حدودها.

---

(١) ٤/ ٣٢٣.
(٢) ٥/ ٤٤٠.
(٣) ٥/ ٤٣٩.
(٤) تفسير البقاعي ٢/ ٣١٠.

وقال في **مشكل إعراب القرآن**[١]: قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ انتصب على المدح عند سيبويه.

والألوسي -هنا- أخذ من هذا النبض أنه لما في إقامة الصلاة على وجهها انتصاباً بين يدي الله الحق جل جلاله، وانقطاعاً عن السوى، وتوجهاً إلى المولى، كسا (المقيمين) حلة النصب، وقطعهم عن التبعية، فيا ما أحلى قطعاً يشير إلى الاتصال بأعلى المراتب.

وقد قرر ابن القيم الوظيفة التي يؤديها تغيير حركة الإعراب فقال[٢]: تغيير الإعراب -كما قلنا آنفاً- فيه حفز للذهن إلى التفكير في سبب التغيير، واستخراج المزية الكامنة فيه، ونظيره في النطق أن يغير المتكلم جرس صوته، وكيفية أدائه للكلمة التي يريد تبيين المخاطب لها، كرفع نبرة الصوت أو خفضها، أو مد الصوت بها، وقد عدَّ مثل هذا بعض الجهلة أو المتجاهلين من الغلط.

وفي **إعراب القرآن الكريم** للدرويش[٣]: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ الواو: معترضة، و﴿الْمُقِيمِينَ﴾ نصب على المدح بإضمار فعل؛ لبيان فضل الصلاة، والتقدير: أعني، أو: أخص المقيمين الصلاة الذين يؤدونها على وجه الكمال، فإنهم أجدر المؤمنين بالرسوخ في الإيمان، والنصب على المدح أو العناية لا يأتي في الكلام البليغ إلا لنكتة، والنكتة -هنا- هي ماذكرنا آنفاً من مزية الصلاة، على أن تغيير الإعراب في (كلمة) بين أمثالها ينبه الذهن إلى وجوب التأمل فيها، ويهدي التفكير لاستخراج مزيتها، وهو من أركان البلاغة. وقال: على أنه قرئ بالرفع أيضاً، على أنه عطف على (المؤمنون) قبله، كما ذكرنا سابقاً.

---

(١) المشكل للقيسي ١/ ٢١٢.
(٢) الفوائد ٢/ ٣٧٨.
(٣) ٢/ ٣٧٦.

هذا، وقد جاء في **البحر المحيط**[١] أنه قرأ ابن جبير، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمران ومالك بن دينار، وعاصم عن الأعمش، ويونس وهارون عن أبي عمرو (والمقيمون) بالرفع نسقاً على الأول.

قال: وكذا هو في مصحف ابن مسعود، قاله الفراء.

وبعد السبح في هذه البحار نختم بالجدول في إعراب القرآن وصرفه[٢] حيث قال: (وَالْمُقِيمِينَ): اسم منصوب على المدح، بفعل محذوف تقديره (أمدح)، والصلاة مفعول به لاسم الفاعل (المقيمين). أقول: ولعل قطع اسم الفاعل عن مفعوله مشعر بالعزم من هؤلاء على الاستمرار في المستقبل عزماً أكيداً مدحوا به لصدقهم فيه....

أبقِيَ بعد هذه الجولة في رحاب هذه الكلمة القرآنية التي أثارت كل هذا العطاء أدنى ريب في انضباط أسلوب القرآن بقواعد اللغة انضباطاً فذاً؟ كيف لا، وقد أنزل بلسان عربي مبين؟ وكذلك انضباط اللغة العربية بأسلوب القرآن وهو المرجع الأهم لقواعدها وأساليب تعبيرها. على أني لا أغفل -هنا- أنَّ ألْفَ شمسٍ إلى جانب شمسنا لا يستفيد منها الأكمه، والكمه في المعاني والحقائق، إن كان سببه جرثومة الجحود المكابر، أبعد في الرفض من عين فقدت النور لمصادر النور....

(١) ٤/ ٣٢٣.

(٢) ٣/ ٢٠٢.

النص الثالث

قال الله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ﴾ [الحج: ١٩/٢٢].

السؤال هنا: قد جاء قوله ﴿خَصْمانِ﴾ مثنى، وأسند الفعل ﴿اخْتَصَمُوا﴾ إلى واو الجماعة، فما وجه ذلك على صعيد المعنى، وعلى الصعيد الإعرابي؟

الجواب: بداية نجلي سبب نزول الآية، وبه نقف على أبعاد المعنى الذي قدمته.

فعن قيس بن عباد قال: "سمعت أبا ذر رضي الله عنه يقسم قسماً إن: ﴿هَذانِ خَصْمانِ اخْتَصَمُوا﴾ إنها نزلت في الذين برزوا يوم بدر؛ حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث رضي الله عنهم، وعتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة"[1]، قال القرطبي: وبهذا الحديث ختم مسلم رحمه الله كتابه.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: نزلت هذه الآيات الثلاث، أي: الآية المذكورة وما بعدها، على النبي ﷺ بالمدينة في ثلاثة نفر من المؤمنين وثلاثة نفر كافرين، وسماهم كما ذكر أبو ذر.

وقال ابن عباس أيضاً: هم أهل الكتاب، قالوا للمؤمنين: نحن أولى بالله منكم، وأقدم منكم كتاباً، ونبينا قبل نبيكم، وقال المؤمنون: نحن

---

(١) خرَّجه مسلم.

أحق بالله منكم، آمنا بمحمد، وآمنا بنبيكم وبما أنزل إليه من كتاب، وأنتم تعرفون نبينا وتركتموه وكفرتم به حسداً، فكانت هذه خصومتهم، وأنزلت فيهم هذه الآية.

قال **القرطبي** بعدما ساق الأقوال في سبب النزول: والقول الأول أصح، رواه البخاري عن قيس بن عباد عن أبي ذر، ورواه مسلم كذلك عن عمرو بن زرارة عن هشيم، ورواه سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس عن علي قال: فينا نزلت هذه الآية، وفي مبارزتنا يوم بدر ﴿هَذانِ خَصْمانِ﴾ إلى قوله: ﴿عَذابَ الْحَرِيقِ﴾[١].

قال الألوسي بعدما ساق خبر أبي ذر: وأنت تعلم أن هذا الاختصام ليس اختصاماً في الله تعالى، بل منشؤه ذلك، فتأمل[٢].

وبناء على اتساع سبب النزول أو عموم دلالة الآية نجد أن معنى اختصام الفريقين في ربهم اختصامهم في شأنه عز شأنه، وقيل: في دينه، وقيل: في ذاته وصفاته، والكل من شؤونه تعالى، واعتقاد كل فريق حقيقة ما هو عليه، وبطلان ما عليه الفريق الآخر، وبناء أقواله وأفعاله عليه، يكفي في تحقق خصومته للفريق الآخر، ولا يتوقف على التحاور وحده[٣].

قال في البحر المحيط: ﴿فِي رَبِّهِمْ﴾ أي: في دين ربهم، وإنه سبحانه لما ذكر أهل السعادة وأهل الشقاء، ذكر ما دار بينهم من الخصومة في دينه[٤].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ٢٠٩، وفيه: وقع في صحيح البخاري أن الآية نزلت في المتبارزين يوم بدر.

(٢) روح المعاني للألوسي ١٣/ ٣١.

(٣) انظر: روح المعاني ١٣/ ٣١.

(٤) البحر المحيط ٨/ ٢٠٩.

وفسر البيضاوي قوله: ﴿فِي رَبِّهِمْ﴾ في دينه أو: في ذاته وصفاته[١].

ويتبين مما سبق أن الآية جاءت تعييناً لطرفي الخصام، وتحريراً لمحلّه، وعليه فالمراد من قوله ﴿هَذانِ﴾ فريق المؤمنين وفريق الكفرة، و﴿خَصْمانِ﴾ مثنى (خصم)، وهذه الكلمة مفردة لفظاً، لكنها كشفت عما جمّع أفراد كل فريق من نظرة واحدة في الخصومة، اجتمعوا عليها في ميدان الخصومة، وكأنهم لما جعلوا في كلمة مفردة مع كونهم جمعاً في الواقع جعلوا فيها دلالة على وحدة المنطلق والهدف، ووحدة الموقف اللاهب الذي جندوا له الطاقات، وأغاروا به على الحق، فيا لها من كلمة جاءت تضيء مساحات من عالمي النفس والحس، خاصة إذا اتسع النظر ليحيط بما وراء سبب النزول، إذ قال العلماء - وقد ساقوا الأقوال في سبب النزول -: وهناك قول رابع، وهو: أنهم المؤمنون كلهم، والكافرون كلهم، من أي ملة كانوا، قاله مجاهد والحسن وغيرهما، وقال القرطبي بعدما قرر ذلك: وهذا القول بالعموم يجمع المنزل فيهم - أي المتبارزين يوم بدر- وغيرهم[٢].

إن الآية تناولت لعموم المعنى ما كان من خصومة بين المسلمين وأهل الكتاب، وما احتج به كل فريق، حتى قال المسلمون: كتابنا يقضي على الكتب كلها، ونبينا خاتم الأنبياء، فنحن أولى بالله منكم، فأفلج الله الإسلام على من ناوأه، فالخصمان مصدق ومكذب، والمؤمنون والكافرون، وهذا يشمل كل الأقوال، ولهذا جاء الجمع في قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ﴾ وأنت ترى أن هذا العذاب لا يقتصر على المشركين الذين بارزوا المسلمين يوم بدر، بل لهم ولكل من شرب مشربهم إلى يوم القيامة، (الفلج: الظفر والفوز، وأفلج الله الإسلام:

(١) تفسير البيضاوي ٤/ ٥٢.
(٢) انظر: تفسير القرطبي ١٢/ ٢٦.

نصره على من عاداه، وفيه أن أهل الكتاب اعتمدوا على السبق في الوجود، وأما المسلمون فأقاموا الحجة بالمضامين؛ من ختم الرسالات برسالتهم، وهيمنة كتاب الرسالة الأخيرة على ما سبقه، والإيمان بجميع من أرسل الله تعالى من لدن آدم عليه السلام إلى النبي الخاتم)..

في اللغة

خصمان: مثنى (خصم)، وهو- في الأصل- مصدر، يستوي فيه الواحد المذكر وغيره، ولما كان كل خصم فريقاً يجمع طائفة جاء قوله: ﴿اخْتَصَمُوا﴾ بصيغة الجمع[1]، وقال أبو البقاء: وأكثر الاستعمال توحيد (خصم)، فمن ثناه أو جمعه حمله على الصفات والأسماء، ثم إن الخصم يطلق على الواحد وعلى الجماعة إذا اتحدت خصومتهم، قال تعالى: ﴿۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾﴾ [ص: ٣٨/ ٢١].

وفي البحر المحيط: الخصم: مصدر، وأريد به -هنا- الفريق، لذلك جاء ﴿اخْتَصَمُوا﴾ مراعاة للمعنى؛ إذ تحت كل خصم أفراد.

وفي بحر العلوم: قال: ﴿هَذانِ خَصْمانِ اخْتَصَمُوا﴾ ولم يقل (اختصما) لأن كل واحد من الخصمين جمع[2].

وفي تفسير الكشاف: الخصم: صفة وصف بها الفوج أو الفريق، فكأنه قيل: هذان فوجان، أو هذان فريقان مختصمان، وأما قوله: ﴿هَذانِ﴾ على التثنية فمراعاة للّفظ، وقوله: ﴿اخْتَصَمُوا﴾ على الجمع فمراعاة للمعنى، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟﴾ [محمد: ٤٧/ ١٦][3].

---

(١) روح المعاني١٣/ ٣١.
(٢) ٣/ ١٥٥.
(٣) انظر: الكشاف ٣/ ٩.

وفي تفسير البيضاوي: ﴿هَذانِ خَصْمانِ﴾ أي: فوجان مختصمان، ولذلك قال: ﴿اختصموا﴾ حملاً على المعنى، والمراد بهما المؤمنون والكافرون(١).

وجاء في تفسير النسفي: ﴿خصمان﴾ فريقان مختصمان، فالخصم صفة، وصف بها الفريق، وقوله: ﴿اخْتَصَمُوا﴾ حمل على المعنى، أما قوله: ﴿هَذانِ﴾ فمحمول على اللفظ(٢).

ويحدد صاحب التحرير والتنوير المعنى، فيقول: الاختصام: افتعال من الخصومة، وهي: الجدل والاختلاف بالقول، أو المجادلة والتداعي، يقال: خاصمه واختصما، وهو من الأفعال المقتضية جانبين، فلذلك لم يسمع منه فعل مجرد إلا إذا أريد منه معنى الغلب في الخصومة، لأنه بذلك يصير فاعله واحداً(٣).

وقال أيضاً: الإخبار عن الفريقين بأنهما خصمان مسوق لغير إفادة الخبر، بل ساقه تمهيداً للتفصيل في قوله: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ﴾ [الحج: ١٩/٢٢].

ونظرة في المفردات للراغب نجد أن الخصم مصدر، وخصمته خصماً؛ أي: نازعته، يقال: خاصمته وخصمته مخاصمة وخصاماً، وسمي المخاصم خصماً، واستعمل للواحد والجمع، وربما ثني، وأصل المخاصمة أن يتعلق كل واحد بخصم الآخر، أي: بجانبه، وأن يجذب كل واحد خصم الجوالق من جانب، وفي الحديث الشريف: "نسيته في خصم فراشي"، والجمع: خصوم وأخصام، والخصيم: من يكثر

(١) ٤/ ٥٢.

(٢) ٢/ ٢٥٠.

(٣) انظر: التحرير والتنوير ٩/ ٢٥٢ و١٢/ ٢٠٧.

المخاصمة، والخصم: المختص بالخصومة ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٤٣/٥٨] (١).

وفي إصلاح المنطق: يقال للمتاع إذا وقع في زاوية الوعاء من خرج أو جوالق أو عيبة: وقع في خصم الوعاء.

وفي (العين): الخصم واحد وجمع، قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: ٣٨/٢١]، فجعله جمعاً لأنه سمي بالمصدر.

وبإطلالة على أساس البلاغة(٢) تراه يكشف عن سر اجتماع التذكير والتأنيث في الكلمة، فيقول: سبب اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة نحو: رجل خصم، وامرأة خصم -هنا- أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية، فإذا قيل: رجل خصم فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، كرجل عدل، أي استولى على جميع الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لواحد نصيباً في الجود، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً(٣). وفي المزهر: يقال: رجل خصم، وامرأة خصم، لا يقال: امرأة خصمة.

وبناء على ما تقدم يكون الاختصام المذكور في الآية مجازاً عن المبارزة، لأن الاختصام في الدين هو سبب تلك المبارزة. بهذا تجلى لِمَ جاء فاعل ﴿اخْتَصَمُوا﴾ جمعاً مع عوده على المثنى لفظاً ﴿خَصْمَانِ﴾.

(١) انظر: المفردات للراغب، مادة (خصم)، ص ١٤٩.
(٢) أساس البلاغة للزمخشري، مادة: خصم.
(٣) انظر: الخصائص لابن جني.

obeikandl.com

النص الرابع

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة: ٥/ ٦٩].

الآية الكريمة تناولت اليهود والصابئين والنصارى، وورد هذا المضمون ثلاث مرات في سورة البقرة والمائدة والحج، ففي سورة البقرة قدم (النصارى) في الذكر على (الصابئين)، وجاءت كلمة (الصابئين) منصوبة، وعلامة نصبها الياء، وفي سورة المائدة قدم (الصابئون) على (النصارى) في الذكر، وجاءت الكلمة مرفوعة كما ترى في الآية أعلاه، وعلامة رفعها الواو، وفي سورة الحج زيد على المذكورين (المجوس والذين أشركوا)، وجاءت كلمة (الصابئين) مقدمة بالذكرعلى (النصارى) ومنصوبة، كما يلاحظ أيضاً الاختلاف في الإخبار والأسلوب، فالخبر في سورتي البقرة والمائدة متقارب، حيث نجد الخبر في الأولى ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٢/ ٦٢]، وفي الثانية ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٥/ ٦٩]، أما في سورة الحج فقد جاء الخبر ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ٢٢/ ١٧].

ثم بعد هذه الملاحظة نبين أن (الصابئين) لم يكونوا أتباعاً لأحد من الأنبياء، فقد كانوا أتباعاً لنوح عليه السلام، ثم صبؤوا عن ديانته، وعبدوا الكواكب، واعتقدوا فيها التأثير، أو: هم من عدلوا عن كل من اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة، وفي الصحاح: جنس من أهل

الكتاب، قبلتهم من جهة الشمال عند منتصف النهار، وفي اللغة: صبأ إذا خرج من دين إلى دين غيره.

والآيات المذكورة تعلن عن تصفية إيمانية لكل الملل ،أو لأمهاتها، وتدعو - بوصفها الرسالة العالمية الخاتمة - جميع العباد إلى كلمة سواء، إيمان بالله واليوم الآخر وعمل صالح، فمن دخل فيما تدعو إليه سلم من شر فعله قبل مجيء الإسلام، ومن شرورهم أنهم قد أضلوا أناساً كثيرين، على أنه لم يذكر في المائدة ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ اكتفاء بذكره في سورة البقرة، إذ القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً، وقد يجمل الأمر في موضع ليفصله في آخر، وهذا المنهج في التناول يدعو المتدبر إلى تتبع المواطن التي عرض فيها موضوع ما في جميع الآيات حيث تكتمل صورته، والتطمين بنفي الخوف والحزن، كذلك يدخل هذا في باب حمل المطلق على المقيد.

وفي سورة الحج - وهو قاعة اجتماع عالمي يذكر بيوم الحشر والفصل- يقرر أن من هؤلاء من لم يستجيبوا إلى الكلمة السواء، ولم يصحوا قبل سكرات الموت من الضلالة، فوافوا الله تعالى على ما كانوا عليه من ضلال وسلوكيات وتصورات شائهة، وحيث صار الجميع هناك في ساحة العرض أمام القضاء والمحاكمة العادلة وقتئذ تجري التصفية العقدية في الكون.

ثم بعد هذا نقول: لم جاءت كلمة ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ في سورة المائدة مرفوعة، مع أنها بادئ الرأي هي معطوفة على منصوب، وهو قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وحقها -على هذه النظرة- أن تنصب، أي تكون (وَالصّابِئِينَ)؟

خاطر يجوس في بعض الصدور أن يكون ذلك خطأ ألَمَّ بالقرآن !

ومثل هذا الخاطر لا يحاور إلا إذا أحاط صاحبه بعلة معقولة له للتخطئة، مثل أن يحدد مصدر الخطأ: أهو ممن أَنزَل أم ممن نُزِّل عليه ؟ أهو ممن نزل عليه أم ممن تلقاه عنه ؟ أكان من الجيل الأول الذي تلقى أم من الأجيال اللاحقة ؟ ثم متى نعتبر النص خطأ ؟ أجل متى يعتبر الخطأ ويتصور ؟؟ إن المنطق يقضي بأن الخطأ في قول أو فعل إنما يكون لمخالفة أحدهما لقاعدة صواب راسخة قبل ورود القول أو الفعل، وهذه القاعدة الحاكمة إنما مثلت نصوصاً استقرئت لا غبار عليها، واستنبط منها القاعدة، ونكون بذلك قد حكمنا النصوص كلها في القاعدة، وحكمنا القاعدة فيما سواها من النصوص اللاحقة، وهنا نسأل: من أي النصوص استنبطت القواعد؟ أليس القرآن الكريم هو أهم هذه النصوص؟ وهو بذلك محكم في النصوص كلها غيره، لا محكوم عليه بها ،إن القرآن الكريم هو القاعدة التي تضبط ما سواه، وما جاء فيه من أساليب وقراءات حاكم مؤصل لما ينبغي أو يجوز، وما أظن أن من فيه ذرة عقل، بله من هو عالم باللغة، يتصور أن يكون الذي أنزل القرآن لا يعلم الذي ينبغي، والذي لا ينبغي، وهو بكتابه يخاطب أهل اللسان. كما لا يتصور أن يكون من تلقى -وهو أفصح من نطق بالضاد- يمكن أن يلتوي لسانه بخطأ ؟ كما أن الجيل الذي تلقى القرآن فضبطه تلقياً وتلاوة وحفظاً وكتابة، لا يعرف اللحن، بل هم مصدر القواعد، إذ ليس من سبقهم من الجاهليين أولى منهم أن يؤخذ عنهم القواعد، ثم إن القرآن الكريم نقل إلينا بالتواتر شفاهاً وكتابة، أتدرون ما التواتر؟ إنه الصيغة التي لا ينفذ إليها ولا يتصور منها الخطأ، نقل القرآن بها شفاهاً وكتابة! فمن أين يتصور إذن الخطأ؟!!.

ثم إن هناك حقيقة هامة هي أنه منذ البداية اشتهر النحاة بالقراءة، فأبو الأسود قارئ، وعيسى بن عمر أحد قراء البصرة، وهو الذي ألف،

أو: أول من ألف في النحو وعلم القراءات، هو الذي أصّل منهج النقل اللغوي.

إن الفضل ما شهدت به الأعداء، ولعل آرمسترونغ في كلام له عن القرآن يجلي أمراً مهمّاً حيث يقول: القرآن هو كتاب العالم الوحيد الوثيق، ونستطيع أن نقول - استناداً إلى أقوى الأدلة - إن كل كلمة في القرآن دقيقة في ضبطها كما تلاها محمد ﷺ، هذه الميزة فقدتها الكتب السابقة لكثرة ما أدخل على الطبعات من تعديلات، بينما القرآن شاء الله تعالى أن تكون له قواعد إملاء خاصة لا تجاري قواعد الإملاء العامة، ليتميز حتى في هذا الجانب، ولئلا يقترب منه أدنى تغيير في الرسم، فالصورة الإملائية التي رسمت بها كلمة (الصلاة) هي نفسها قبل وجود قواعد الإملاء الشائعة.

ثم بعد هذا أيظن أن رسول الله ﷺ يلحن وهو يتلو وحي الله تعالى على العرب ويسكتون، وهم أصحاب اللسان، وقد ناوؤوا الرسالة بالعداء، وأن أيّ سقطة تقع تكون وسيلة هامة ينال بها من الدعوة والداعي على حد سواء ؟!! وقد رد الله عليهم لَمّا زعموا أن هناك من يعلِّم الرسول فقال: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: ١٦/ ١٠٣]، علاوة على ما تقدم نقول: إنّ اللحن لم تعرفه العرب في تلك القرون الأولى، وإنما تسرب إلى لغتنا قطرات عبر الاختلاط بأمثال من يرمي القرآن بفرية اللحن، أفيكون العربُ أصحابَ اللسان الراسخ في الصواب فطرة، ويشِذ حامل الرسالة من بينهم بالخطأ مع أنه أفصح من نطق بالضاد؟ ولنتبصّر بعد هذا كله بما قاله العلماء الأعلام أهل اللغة في كلمة (الصابئون)، ولم جاءت على ما جاءت عليه؟.

قال الزمخشري في الكشاف: ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ رفع على الابتداء، وخبره

محذوف، والنية به التأخير عما في حيز (إن من اسمها وخبرها) كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك. وسنذكر النكتة البلاغية الرائعة في هذا قريباً، على أن سيبويه أنشد لمثل هذا الأسلوب قول بشر بن أبي خازم:

إذا جزت نواصي آل بدر فأدوها وأسرى في الوثاق
وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق(١)

أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، وفائدة التقديم والتأخير التنبيه على أن ﴿وَالصّابِئِينَ﴾ يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم، وذلك لأنهم أبين المعدودين في حيز (إنّ) ضلالاً، وما سموا (صابئين) إلا لأنهم صبؤوا عن الأديان كلها؛ أي: خرجوا، وفي قول بشر (وأنتم) المقدم تنبيه على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغاة من قومه؛ حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو (البغاة) لئلا يدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل فيه منهم، وأثبت قدماً، فجرت هذه الجملة (والصابئون كذلك) مجرى الاعتراض، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣/٣٦] وقلنا كاعتراض، ولم نقل: اعتراض حقيقة، لأنها معطوفة على جملة (إنّ واسمها وخبرها) وأنت ترى أنه لو أخّر كلمة ﴿وَالصّابِئِينَ﴾

---

(١) جزت: جز الصوف والنخيل والحشيش: حسنه، قطعه. نواصي: واحدتها ناصية، وهي قصاص الشعر في مقدم الرأس، وهي: مقدم الرأس كذلك، وقال الأزهري عن العرب: منبت الشعر، وسمي الشعر ناصية لنباته من ذلك الموضع. بغاة: جمع باغ، وهو -في اصطلاح الفقهاء- المخالف الخارج عن طاعة الإمام بالامتناع من أداء ما عليه، والبغي: الظلم والتعدي والاستطالة والفساد ومجاوزة الحد، وأصله: الحسد، لأن الحاسد يظلم المحسود جهده إرادة زوال نعمة الله تعالى عنه. شقاق: الشقاق غلبة العداوة والخلاف، بين فريق أو اثنين، وسميت شقاقاً لأن كل فريق قصد ناحية غير شق صاحبه.

لما أفادت هذه الفائدة التي تتلخص في أنهم مع ظهور ضلالهم وزيغهم عن الأديان كلها تقبل توبتهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فغيرهم أولى بالقبول، ولولا التقديم لفاتت تلك النكتة المذكورة.

كذلك لو كانت منصوبة لا تكون مقدمة من تأخير، وثمة قول آخر للنحاة في هذا التركيب هو: أن يجعل خبر (إنّ) محذوفاً دل عليه خبر (والصابئون) وهو موافق للاستعمال كما في قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

فخبر (نحن) محذوف دل عليه خبر (أنت) وهو (راض)، وهذا- كما قلت- جائز، وإن كان الأكثر الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه. والتوجيه الأول في الآية ذكر أن الحذف من الثاني، لأن الكلام مسوق لبيان حال أهل الكتاب، فصرف الخبر إليهم أولى، وفي توسيط بيان حال (والصابئين) ما علمت من التأكيد. وقد أجاز بعض النحاة عطف (والصابئون) على محل (إن واسمها). وبعضهم اعتبر (إن) في الآية بمعنى (نعم) الجوابية[1]، ولا عمل لها، فما بعدها مرفوع المحل، وإن كان فيه خلاف بين النحويين، ثم إن قراءة أبي وابن كثير ﴿وَالصّابِئِينَ﴾ بالنصب، على الأصل، ويفوت -كما قدمنا- بها نكتة التقديم، ومجيء الكلمة مرفوعة هو المثير لهذا التقديم. وقراءة ابن كثير ﴿وَالصّابِئِينَ﴾ على النصب والعطف الإفرادي، والعطف الإفرادي لا يكون فيه إفهام خصوصية لهذا الصنف، لأن الأصناف كلها عطف بعضها على بعض عطف المفردات، وهذا الصنف من جملتها، والخبر عنها واحد، أما مع

(١) (نعم) الجوابية التي يجاب بها عن سؤال مثبت إقراراً بما فيه، وعن سؤال منفي بنفي مضمونه، تقول: نعم، جواباً عن سؤال: (ألم تعلم) حيث إنك لم تكن تعلم، أما لو كنت تعلم فتجيب بـ(بلى) لذا جاء في الميثاق ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ ولو قالوا: (نعم) لكفروا.

الرفع فينقطع عن العطف الإفرادي لتغير حركة الإعراب، وتبقى بقية الأصناف مخصصة بالخبر المعطوف به، ويكون خبر هذا الصنف المنفرد بمعزل، تقديره (والصابئون كذلك)، فيجيء كأنه مقيس على بقية الأصناف وملحق بها، وهو بهذه المنزلة، لأنهم لما استقر أمر الأصناف من قبول التوبة فكانوا أحقاء بجعلهم تبعاً وفرعاً، مشبهين بمن هم أقعد منهم بهذا الخبر، وفائدة التقديم على الخبر أن يكون توسط هذا المبتدأ المحذوفِ خبرُه بين الجزأين أدل على الخبر المحذوف من ذكره بعد تقضي الكلام وتمامه.

ونزيد الأمر وضوحاً فنقول: مجيء كلمة (والصابئين) مرفوعة، وبادئ الرأي هي منصوبة بالعطف على منصوب، وعلامة النصب الياء، كما أنّ علامة الرفع الواو، فمجيئها هكذا كسر للإعراب، فما سره؟ ولم عدل الحق عن إنزال الكلمة حسب سياقها من الإعراب، وأنزلها بكسر الإعراب مع أنها في آية البقرة جاءت منصوبة ؟ وقد جاءت منصوبة بقراءة ابن كثير، وفي سورة البقرة كلمة ﴿وَالنَّصارَى﴾ سابقة على ﴿وَالصّابِئِينَ﴾وهنا (والصابئون) سابقة؟ هذا يجلي لنا حقائق وأسراراً نتبينها من اختلاف الأسلوب الإعرابي وتغيير مجراه.

فالتقديم بالذكر يجلي أن زمن هؤلاء قبل زمن النصرانية، فهنا تأخير لوجودهم الزماني، وهذه لفتة لدارسي تاريخ الرسالات والأديان، وتقديم (والنصارى) يعرفنا منزلتهم، إذ إنّ النصارى أهل كتاب معتبر قبل التحريف، والإيمان به من حيث إنه مما أنزل الله تعالى ركن، وهذه لفتة في التصنيف وتحديد المنزلة. ففي سورة البقرة عرفنا المنزلة، وهنا عرفنا الزمان وتأريخ الحق له، وحين يؤرخ في القرآن الكريم للكم والعدد والمقدار يؤخرهم عن النصارى، ويأتي كسر الإعراب من وراء هذا التنبيه.

﴿وَالصّابِئُونَ﴾ قوم -كما قلنا- خرجوا عن دائرة التسليم بوجود الله

تعالى، ومع هذا لو آمنوا وعملوا الصالحات غفر لهم ما كفروا به، وقدموا -ذكراً- احتراساً وتوقياً من مظنة أنه لا يغفر لهم ولا يعفى عنهم، وذكر (النصارى) في السياق تنبيهاً على أنه لا فرق في مضمار الكفر بين من عبد الكواكب، أو الملائكة، ولم يوحد الله تعالى، وبين من عبد مخلوقاً آخر جاعلاً إياه إلهاً مع الله تعالى.

أفبعد أقوال أساطين النحو علماء اللغة، وفي بعضهم مقنع لمنصف، يصح أن يقال: إن هذه الكلمة ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ جاءت خطأ ؟! وكيف تسمى خطأ، والخطأ لا يكون إلا بالخروج على القاعدة، والقاعدة إنما قعّدت وفق نصوص، ومن أبرزها القرآن الكريم بقراءاته؟ فهو قواعد النحو نسير وفقها، وهو الحكم على النصوص الأخرى، ولا حاكم عليه، وهذا ينبغي أن يسلم به الجميع، إذ ليس منطلقاً من الإيمان، بل هو منطلق من تاريخ النحو وتقعيده، والنصوص التي استقرأها علماء النحو وواضعو قواعده.

قال ابن هشام: خبر ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ محذوف تقديره (مأجورون أو آمنون). وخرّجوه على أنه مبتدأ، وما بعده الخبر، ويستشهد له بقول الشاعر:

خليلي هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان[1]

على أن الكثير أن يحذف خبر الثاني لدلالة الأول، وهنا حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، أو الخبر المذكور لـ (إن)، وخبر ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ محذوف، ويشهد له قول الشاعر:

---

(١) الطب: علاج الجسم والنفس، ويقال: رجل طب وطبيب: عالم بالطب، والمتطبب: الذي يتعاطى علم الطب. تبوحا: تظهرا، والبوح: الظهور. دنفان: مثنى دنف، والدنف: المرض اللازم المخامر، والدنف: الرجل الذي براه المرض حتى أشرف على الموت، والمرأة دنفة.

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب[1]

مذهب الكسائي والفراء أن كلمة ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ معطوفة على موضع اسم (إن)، إذ هو قبل دخولها في موضع الرفع، وقال الزجاج: سبيل ما يتبين فيه الإعراب وما لا يتبين فيه الإعراب واحد. أي حيث عطف (والصابئون) على (الذين) وهو اسم موصول مبني لا تظهر على آخره الحركات، وقال الفراء: (إنّ) تؤثر في الاسم دون الخبر، وهنا اسمها (الذين) اسم مبني لا تظهر عليه علامة الإعراب، فصار العطف، وإنما جاز الرفع في ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ لأن (إنّ) ضعيفة، كما قلنا، فلا تؤثر إلا في الاسم دون الخبر، و(الذين) هنا لا يتبين فيه الإعراب فجرى على جهة واحدة الأمران، فجاز رفع (والصابئين) رجوعاً إلى أصل الكلام.

قال مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥هـ) -وهو كما ترى من عصور ازدهار اللغة، لا من عصر نكدها الأرعن-: (وَالصّابِئُونَ) مرفوع على العطف على موضع (إن) وما عملت فيه، وخبر (إن) منوي قبل الصابئين، فلذلك جاز العطف على الموضع، والخبر هنا هو ﴿من آمن﴾ ينوي به التقديم، أو رفع ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ لأن (إن) لم يظهر لها عمل في الذين، ﴿الذين﴾ مرفوع على أصله قبل دخول (إن) على الجملة، وما ذهب إليه سيبويه -وهو أن خبر ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ هو المحذوف، وخبر (إن) هو الذي

---

(١) الشاعر هو ضابىء البرجمي، وقيار: اسم فرسه. وقد قال بعده:

وما عاجلات الطير تدني من الفتى نجاحاً، ولا عن ريثهن نحيب
ورب أمور لا تضيرك ضيرة وللقلب من مخشاتهن وجيب
ولا خير فيمن لا يوطن نفسه على نائبات الدهر حين تنوب
وفي الشك تفريط وفي الحزم قوة ويخطئ في الحدس الفتى ويصيب

وسمي الفرس (قياراً) لسواده، وذكر الجوهري: أن قياراً اسم جمله، وجاء مرفوعاً (وقيارٌ) على الموضع، ويريد: من كان بالمدينة بيته ومنزله فلست منها، ولا لي بها منزل.

في آخر الكلام يراد به التقديم- علل تأخيره باستيفاء الأقسام المتناولة بالحكم، وإن كانت جميعها اشتركت فيه.

وقال ابن كثير: لما طال الفصل حسن العطف بالرفع، ولما كان الاختلاف فيهم دون اليهود والنصارى، حيث ذهب الكثيرون إلى أنهم ليس لهم دين، لفت إليه بالتغيير في حركة الإعراب على أن التغيير أصل قاعدة بني أمثالها على نصوص دون القرآن الكريم في الحجية والتوثيق، ثم استشهد ابن كثير لمجيء (إن) بمعنى (نعم) بقول ابن قيس الرقيات[1]:

بكر العواذل في الصباح يلمنني وألومهنه
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه

قال الأخفش: (إنه) بمعنى (نعم) وهذه الهاء دخلت للسكت.

وصاحب الإتقان السيوطي، وصاحب إعراب القرآن الكريم العكبري ذهبا إلى أن ﴿وَالصّابِئُونَ﴾ مبتدأ حذف خبره، أو معطوف على محل (إنَّ) مع اسمها، ومحلها الرفع بالابتداء.

وقال الدرويش في إعراب القرآن الكريم: الوجه المختار الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه ونحاة البصرة في إعراب ﴿والصابئون﴾ هو أنه مبتدأ حذف خبره، والنية به التأخير عما يتعلق بأن من اسم وخبر، والعطف يكون من باب عطف الجمل، فالصابئون وخبره المحذوف المقدر جملة معطوفة على جملة قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ وقدم -كما قدمنا- تنبيهاً على خصوصية الإيغال في الضلالة ورفض الرسالات والنأي عن كل عقيدة،

(١) رقيات: جمع رقية، اسم امرأة، أضيف قيس لهن لكونه تزوج عدداً من النساء كل واحدة منهن بهذا الاسم، أو لأن له جدات كل منهن بهذا الاسم، أو لأنه شبب بعدة نسوة كلهن يسمين بهذا الاسم.

ولولا التقديم لما نبعت هذه المعاني، فقد أثار مجراها الإعرابي الأذهان فانبعثت تتعرف إلى سره.

وختاماً نذكر ما جاء في حجة القراءات: وقرأ الباقون ﴿وَالصّابِئِينَ﴾ وشرح اللفظ بأنهم الخارجون من دين إلى دين، يقال: صبأ إذا خرج من دينه، وصبأت النجوم ظهرت، وصبأ نابه إذا خرج.

obeikandl.com

النص الخامس

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾ [الشمس: ٩١/ ٥].

السؤال هنا: لم جاءت (ما) دون (من)، انطلاقاً من أن (ما) تطلق على غير العاقل أما (من) فتطلق على العاقل؟

نقول: إن هذه الآية من سورة الشمس جاءت مع مجموعة من الأقسام بمظاهر كونية كالشمس والقمر والنهار والليل، ثم بعد سلسلة الأقسام هذه عرضت قصة ثمود بصورة مركزة، وقدمت بين يدي العقاب الإلهي الذي حاق بثمود السبب المباشر الذي تمثل في تحذير صالح عليه السلام من إيذاء الناقة التي هي آية من آيات الله آتاها صالحاً عليه السلام في ذاتها أو في سقياها، فأبى الطغاة إلا أن يستنزلوا العقاب مستخفين به، فعقروا تلك الناقة، صورة من صور الطغيان.

وقد خدمت قصة ثمود- هنا- حين جلت النفس التي سلكت مسالك الفجور دون طريق التقوى فخابت، ولم تفلح، فكانت وسيلة إيضاح للأجيال لتحذر المصير المدمر الذي تسببوا به، وفي ذلك تبصير للمشركين في مكة ومن يأتي بعدهم بأن مصيرهم، إذا أصروا على الشرك والتعذيب، لا يبعد عن ذلك، وقد سيقت الأقسام بالظواهر الكونية لتجلي عظمة الله تعالى وتدلل على قدرته ونفاذ مشيئته، وتحقق تفرده بالربوبية والألوهية، مما يرغب في الإقبال على الحق الذي جاء به الرسول، وتبنيه.

كذلك في السورة لمسات تنبض بها تلك المشاهد الكونية الرئيسة في

الوجود، والظواهر الباهرة التي تؤدي مهمتها في ركب الحياة مسلمة لخالقها ومسيّرها، وقد جاءت إطاراً رائعاً للنفس الإنسانية التي جبلت على الاستعداد لكل من طريق الخير وطريق الشر، ودعيت إلى سلوك ما به سعادتها وفلاحها، وجليت لها عواقب المسار الآخر، وجيء بمثال عليه قوم صالح.

بعد هذا الإيضاح للجو العام للنص نقول: لابد لنا من الرجوع إلى ما قاله العلماء وأساطين اللغة لنتعرف سر اختيار (ما) دون (من) في الآية موضوع البحث.

في هذه السورة أقسم الله بمخلوق وبفعله، وأقسم بمخلوق دون فعله، وقد أقسم بمخلوق وبفاعله: أقسم بالشمس والقمر والليل والنهار وآثارها وأفعالها، إذ إنه بأفعال هذه الأمور وآثارها تقوم مصالح بني آدم وسائر الحيوان على وجه الأرض.... ومن ذلك أنه تعالى قال: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾ ونلاحظ أنه قال: ﴿وَضُحاها﴾ ولم يقل (ونهارها) ولا (وضيائها) لأن الضحى يدل على النور والحرارة جميعاً، وبالأنوار والحرارة تقوم مصالح العباد والحيوان والنبات، ولم يقسم بفعل النفس بل بها وبفاعلها، فقال: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧﴾ لأن النفس يصدر عنها الفجور والبر، والله تعالى لا يقسم إلا بما هو معظم من مخلوقاته.

و(ما) في قوله: ﴿وَالسَّماءِ وَما بَناها﴾ إما مصدرية، والتقدير عليه: والسماء وبناء الله إياها، أو موصولة، والتقدير: والسماء والذي بناها.

وفي **الطبري**: عن قتادة قال: ﴿وَما بَناها﴾، أي وبناؤها، وبناؤها: خلقها.

وقال ابن كثير: يحتمل أن تكون (ما) ههنا مصدرية، بمعنى: والسماء وبنائها، وهو قول قتادة.

وحيث تجعل (ما) مع ما بعدها بمعنى المصدر يكون قسماً بخلقه السماء. ويحتمل أن تكون بمعنى (من) يعني: والسماء وبانيها، وهو قول مجاهد، وكلاهما متلازم، والبناء هو الرفع، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧﴾ [الذاريات: ٥١/ ٤٧]، وقوله: ﴿بِأَيۡيْدٖ﴾ أي: بقوة[١].

وقيل: وضع (ما) موضع (من)، كما قال تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢ وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ ۝٣﴾ فهنا أقسم بآدم وولده، وكقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، و: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ أي: من طاب لكم[٢]. وبالوقوف على ما قرره أساطين اللغة نجد أنهم قرروا أن (ما) قد تطلق بمعنى (الذي) باتفاق أهل اللغة، و(الذي) يصح إطلاقه على من يعقل، بدليل قولهم: (الذي جاء زيد)، وكذلك[٣] قرروا أن (من) و(ما) قد يتعاقبان، كما في قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾، وقوله: ﴿فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ﴾ وقال البصريون: (ما) تقع للنعوت كما تقع لما لا يعقل، وعليه قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ أي: الحلال، لأن ما حرم الله ليس بطيب.

وقد قرر **القرطبي** ذلك، فقال: قد يقال: كيف جاء (ما) للآدميين، وإنما أصلها لما لا يعقل؟ فعنه أجوبة، منها ما ذكر من تعاقب كل من (ما) و(من) وما قرره البصريون من كون (ما) تقع للنعوت، كما تقع لما لا يعقل[٤].

وقال **البغوي**[٥]: والعرب تضع (من) و(ما) كل واحدة موضع الأخرى.

---

(١) انظر: الطبري ٢٤/ ٤٦٥؛ وابن كثير ٨/ ٤١١، الناشر دار طيبة للنشر، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، والأجزاء ثمانية.
(٢) انظر: تفسير الطبري ٥٤/ ٤٥٤.
(٣) انظر: روح المعاني ١٧/ ٩٤.
(٤) انظر: القرطبي ٥/ ١٥.
(٥) ١/ ١٦٠.

وفي **زاد المسير**[١] قال: في قوله: ﴿وَمَا بَنَىٰهَا﴾ قولان، بمعنى (من) وتقديره: ومن بناها، قاله الحسن ومجاهد وأبو عبيدة، وبعضهم يجعلها بمعنى (الذي)، والثاني: بمعنى المصدر، وهذا مذهب قتادة والزجاج.

وفي **فتح القدير**[٢]: يجوز أن تكون (ما) مصدرية، وموصولة، والتقدير: والسماء وبنيانها، والسماء والذي بناها، وإيثار (ما) على (من) لإرادة الوصفية، لقصد التفخيم، كأنه قال: «والقادر العظيم الشأن الذي بناها»، ورجح الأول الفراء والزجاج.

وقال **البيضاوي**[٣]: ﴿وَما بَناها﴾ ومن بناها، وإنما أوثرت (ما) على (من) لإرادة معنى الوصفية.

وفي **التحرير والتنوير**[٤]: تختص (من) بالعاقل، ولامانع من إطلاق (ما) على العاقل إذا كان اللبس مأموناً. وقال السهيلي في الروض الأنف: إن (ما) الموصولة يؤتى بها لقصد الإبهام، وتفيد المبالغة في التفخيم، كقول العرب: سبحان ما يسبح الرعد بحمده!.

ولدى السعدي[٥]: أقسم تعالى بهذه الآيات العظيمة على النفس المفلحة وغيرها من النفوس الفاجرة، فقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾ و(ما) يحتمل أن تكون موصولة، فيكون القسم بالسماء وبانيها الذي هو الله تعالى، ويحتمل: المصدرية، فيكون الإقسام بالسماء وبنيانها الذي هو غاية الإحكام والإتقان والإحسان، وإن قيل: لم عدل

---

(١) انظر: زاد المسير ٩/ ١٣٩.
(٢) ٥/ ٦٣٧.
(٣) تفسير البيضاوي ١/ ٤٩٦.
(٤) انظر: سورة الكافرون.
(٥) تفسير الكريم الرحمن ٣/ ٩٢٦.

عن (من) إلى (ما) في قول من جعلها موصولة ؟ فالجواب: فعل ذلك لإرادة الوصفية، كأنه قال: والقادر الذي بناها.

وفي **المقتضب** للمبرد[١]: (ما) هي سؤال عن ذات غير الآدميين، وعن صفات الآدميين أيضاً، وتقع في جميع مواضع (من) وتكون سؤالاً عن جنس الآدميين، إذا دخل في الأجناس، أو: تجعل الصفة في موضع الموصوف، كما تقول مررت بعاقل، ومررت بحليم، فإن (ما) على هذه الشريطة تقع على الآدميين لإبهامها، قال تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾، فـ(ما) هنا للآدميين، وقيل: معناه (أو ملك أيمانهم) وكذا في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾ أي: وبنائها، وقالوا: والذي بناها، وقال قوم: معناها: (من بناها)، وقال آخرون: والسماء وبنائها، كما تقول: بلغني ما صنعت، أي: صنيعك، لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت مصدراً. وكما مر كان أبو زيد يروي عن العرب «سبحان ما سبح الرعد بحمده».

أما وقوع (ما) على صفات الآدميين، فأنت تقول: ما زيد؟ فيقول لك: طويل أو شريف، فإذا أقمت الصفة مقام الموصوف أوقعتها على من يعقل، وإقامة الصفة مقام الموصوف، كقولك: مررت بظريف، وإنما حد ذلك أن يكون تابعاً للاسم، وأقمته مقامه.

وفي **فقه اللغة** للثعالبي: (ما) بمعنى (من) كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣﴾ أي: ومن خلق.. وكذلك قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾.

وقال ابن تيمية: إن (ما) هي لما لا يعلم، ولصفات من يعلم، ولهذا تكون للجنس العام، لأن شمول الجنس لما تحته هو باعتبار صفاته،

---

(١) ١/٨.

كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ أي: الذي طاب، والطيب من النساء، فلما قصد الإخبار عن الصفة بالموصوف، وقصد هذه الصفة دون مجرد العين عبر بـ(ما)، ولو عبر بـ(من) لكان المقصود مجرد العين، والصفة للتعريف، حتى لو فقدت لكانت غير مقصودة، كما إذا قلت: جاءني من يعرف، ومن كان أمس في المسجد، ومن فعل كذا، فالمقصود الإخبار عن عينه، والصلة للتعريف، وإن كانت تلك الصفة قد ذهبت.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾ على القول الصحيح أنها اسم موصول، والمعنى: وبانيها، وطاحيها في ﴿وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦﴾، ومسويها في ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧﴾، ولما قال بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ أخبر بمن، لأن المقصود الإخبار عن فلاح عينه، وإن كان فعله للتزكية والتدسية قد ذهب في الدنيا.

فالقسم هنا بالموصوف بحيث إنه إنما أقسم بهذا الموصوف والصفة لازمة، فإنه لا توجد بنية إلا ببانيها، ولا مطحية إلا بطاحيها، ولا مسواة إلا بمسويها، وأما المرء المزكي نفسه والمدسيها فقد انقضى عمله في الدنيا، وفلاحه وخيبته في الآخرة ليسا مستلزمين لذلك العمل[1].

وقال وهو يتناول قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦/ ٢٣]: (ما) يستفهم بها عن صفات من يعلم، وفرعون كان منكراً للموصوف المسمى، فاستفهم بصيغة (ما) لأنه لم يكن مقراً به، وكان الجواب بقول موسى عليه السلام: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٣/ ١٦]، فأجاب بالصفة أيضاً، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٤٣/ ٨٧] كان الجواب بالاسم المميز للمسمّى عن غيره.... وقال: لفظ (ما) يدل على الصفة بخلاف (من) فإنه يدل على العين.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٥/ ١٢، تفسير سورة الكافرون.

وفي **روح المعاني** للألوسي[١]: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾ أي: ومن بناها، وإيثار (ما) على (من) لإرادة الوصفية تفخيماً، على ما تقدم في ﴿وَمَا وَلَدَ﴾ كأنه قيل: والقادر العظيم الشأن الذي بناها، ودل على وجوده وكمال قدرته بناؤها، والمراد به: إيجادها، بحيث تدل على ذلك ويستدل بها عليه، وهو أولى من تفسيره ببانيها، لإشعاره بالمراد من (البناء)، ولعل التعبير أتى بالصفة من خلال دليلها، ولو قال مباشرة: والسماء والقادر، لكان الوصف الظاهر هنا دون دليله المراد إبرازه لتفهم الصفة من ثناياه، وأما قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ۝٣﴾ [البلد: ٩٠/ ٣]، فالواو من ﴿وَوَالِدٍ﴾ حرف عطف، عطفت ما بعدها على هذا البلد المقسم به في مطلع السورة بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١﴾، ومثله ﴿وَمَا وَلَدَ﴾ والمراد بالوالد- هنا-آدم عليه السلام، وبالثاني جميع ولده، على ما أخرج الحاكم وصححه من طريق مجاهد عن ابن عباس[٢]، وقال الطبري والماوردي: يحتمل أن يكون الوالد النبي؛ لتقدم ذكره بقوله: ﴿وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢﴾، ﴿وَمَا وَلَدَ﴾ أمته، لقوله عليه الصلاة والسلام: "إنما أنا لكم بمنزلة الوالد". وفي القسم بذلك مبالغة في شرفه، والحق أنه ليس بتفسير لكنه تطلع إليه.

وفي **إعراب القرآن**[٣]: (ما) في ﴿وَمَا بَنَىٰهَا﴾ مصدرية أو بمعنى (من)، وهي معطوفة على الاسم قبلها، أو المصدر المنسبك منها ومن الفعل (بَناها) معطوف عليه، ولم يرتض الزمخشري كونها مصدرية، قال: والواو من قوله: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾ حرف قسم وجر، والشمس

(١) ٣٠/ ١٤٢.

(٢) ورواه جماعة أيضاً عن مجاهد وقتادة وابن جبير، وانظر: روح المعاني ٣٠/ ١٣٤.

(٣) إعراب القرآن للدرويش ١٠/ ٤٩٥.

مجرور بواو القسم، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف (أقسم). قوله: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ عطف على الشمس.

وقبل أن أختم بمجموعة المعاني التي تؤديها (ما) أجدني أركز على أنّ القرآن آثر (ما) على (من) بناء على أن المراد بقوله: ﴿وَما وَلَدَ﴾ العاقل، لإرادة الوصف، فتفيد التعظيم في مقام المدح، وأنه مما لا يكتنه كنهه لشدة إبهامها، ولذا أفادت التعجب، وإن لم تكن استفهامية، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٦] أي: الله أعلم بحقيقة المولودة، وهي -هنا- أم المسيح عليه السلام، أي: وضعت مولوداً عظيم الشأن، والتعظيم والتعجيب في ﴿وَما وَلَدَ﴾ على تقدير أن يراد به ذرية آدم عليه السلام، وكم فيهم من كريم وعظيم الشأن، وسام في مراتبه، وتارك بصمته على وجه الحياة الراقية، ولعل من شعاع هذا المعنى ما قاله ألكسيس كارليل[1] عن الإنسان من حيث هو كائن، قال: "هو مجموعة أشباح ضمنها حقيقة مجهولة، وحق لمثل هذا المخلوق أن يتعجب منه".

وهنا أسوق مجموعة من استعمالات (ما) لنقف على أبعاد عطاءاتها:

- تكون للتفخيم، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ٦٩/ ١-٢].

- وتأتي صلة، كما في قوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٢٧/ ٦٢].

- وعلى معنى (من) قال أبو عبيدة: قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣﴾ [الليل: ٩٢/ ٣] معناه: ومن خلق الذكر والأنثى.

- وقد تكون مضمرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٧٦/ ٢٠] أي: ما ثم، أي: ما هناك، ومثل: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف:

(١) انظر كتابه (الإنسان ذلك المجهول).

٧٨/١٨] أي: ما بيني وبينك، ومثل: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٤] أي: ما بينكم.

- وتكون للنفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣١/ ٣٤].

- وتأتي للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه: ٢٠/ ١٧].

- وتكون ما (كافة) تكف عاملاً عن عمله، أو حرفاً عن العمل، والمتصلة بفعل (قلّ - طال) كافة عن عمل الرفع، تقول: قلما وطالما، فقد كفت (ما) الفعل قل وطال عن طلب الفاعل، ومنها الكافة عن عمل النصب، وهي المتصلة بإنّ وأخواتها، ومنها ما يكف عن عمل الجر، وهي المتصلة بأحرف وظروف، مثل: رب وعند...

- وما الموصولة تستعمل فيما لا يعقل، وقد تكون له مع العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الصف: ٦١/ ١]، وقد تكون لأنواع من يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٤/ ٣]، وقد تكون للمبهم أمره، كقولك وقد رأيت شبحاً من بعد: انظر إلى ما ظهر.

- (ما) النافية تنفي الماضي والحاضر، وهي لنفي المعارف كثيراً، ولنفي النكرات قليلاً، وإذا دخلت على المضارع كانت لنفي الحال، نحو: "ما يقولون إلا حقاً"، ونحو: "ما يفعل"، لنفي قوله: هو يفعل.

- وقد تكون (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء أو أمر.